نظام التعليم المطور للأنتساب

الاقتصاد الكلي

د/ حسن هجهوج

إعداد
هتـــآن

by hattan

بسم الله الرحمن الرحيم

المحاضرة الاولى

أساسيات الاقتصاد الكلي

المشاكل الاقتصادية :

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أن الموارد الاقتصادية محدودة مقارنة مع الحاجات غير المحدودة للمجتمعات البشرية، وهذا ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (Scarcity).

تعريف علم الاقتصاد :

هو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال الموارد الطبيعية، التنظيم) لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة

- كما يمكن تعريفه على أنه : العلم الذي يبحث في الطريقة المثلى لاستغلال الموارد النادرة، بحيث يتم تحقيق أكبر قدر ممكن من حاجات المجتمع، أي تحقيق أعلى مستوى من رفاهية المجتمع.

أقسام علم الاقتصاد :

وينقسم منهجيا علم الاقتصاد إلى قسمين هما :

١- الاقتصاد الجزئي .. وهو دراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار، أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.

٢- الاقتصاد الكلي .. وهو دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي، والناتج أو العرض الكلي، والمستوى العام للأسعار والتضخم ، ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي،والتوازن في ميزانية الدولة والتوازن في ميزان المدفوعات والتنمية الاقتصادية.

نشوء وتطور علم الإقتصاد :

المدرسة الكلاسيكية ..

أهم مؤسسيها هو آدم سميث (١٧٧٦)، ويتلخص فكرها في :

- اليد الخفية (The Invisible Hand) تحرك النشاط الاقتصادي.
- قانون ساي (Say's Law) والتوازن التلقائي للاقتصاد عند التوظف الكامل.
- الحرية الاقتصادية، وعدم الحاجة لتدخل الدولة.

المدرسة الكيترية ..

مؤسسها جون مينارد كيتر (١٩٣٦)، ويتخلص فكرها في :

- توازن الاقتصاد عند مستوى أقل من التوظف الكامل في حالة الكساد. <~ الكساد هو تفوق العرض على الطلب
- ضرورة تدخل الحكومة باستخدام السياسة المالية لمعالجة الكساد الاقتصادي.

المدرسة النقدية الحديثة ..

مؤسسها ميلتون فريدمان (١٩٥٧)، ويتلخص فكرها في :

- التضخم ظاهرة نقدية.
- السياسة المالية لا فاعلية لها ما لم تدعمها سياسة نقدية.

مدرسة التوقعات الرشيدة ..

مؤسسها روبرت لوكس وتوماس سيرجنت (١٩٧٠-١٩٨٠) ويتلخص فكرها في:

- السياسات الاقتصادية غير المتوقعة فقط هي التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، أي الناتج الحقيقي ومعدل البطالة.

النمو الإقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في الناتج القومي الحقيقي من سنة إلى أخرى ،كما نلاحظ أن استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من :

- تنمية الموارد باستصلاح الأراضي أو تنمية الموارد النفطية وتنمية كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي.
- التقدم التقني، ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج.

ويظهر النمو الاقتصادي بيانياً بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في **الشكل (١-١)**.

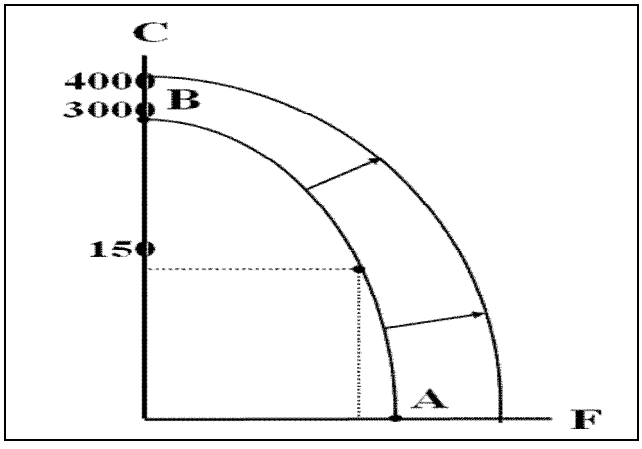

الشكل (١-١) : ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في حالة النمو الاقتصادي الذي ينتج عن زيادة رصيد الاقتصاد من الموارد خاصة الرأسمالية أو بالتقدم التقني.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل :

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة. ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قطاعين، قطاع منتجين وقطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات، بافتراض عدم الادخار. وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، كما يتضح من **الشكل (١-٢)**.

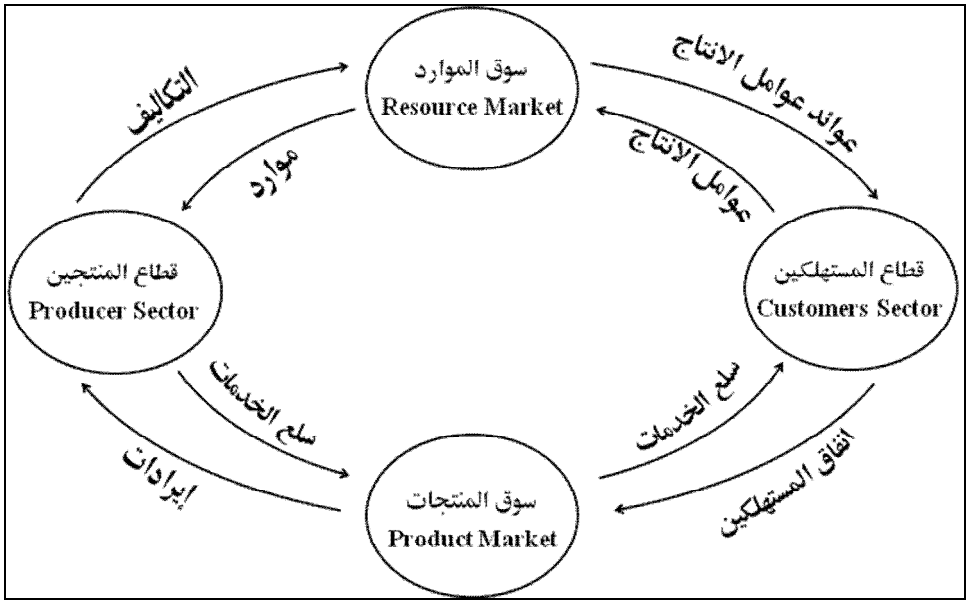

الشكل (٢-٣) : التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي أو عوائد عوامل الإنتاج (لافتراض عدم الادخار) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

دور القطاع الحكومي :

يتمثل تأثير دور الحكومة في تأثير كل من الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم، والإنفاقات التي تقوم بها في مختلف المجالات.

حالة السلع والخدمات العامة :

السلع العامة هي تلك التي تستهلك جماعياً ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع بدون مقابل ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها.

حالة التأثيرات الخارجية :

هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية نافعة كما في حالة التعليم وما يترتب عليه من فوائد للمجتمع، أو آثار خارجية ضارة كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي.

حالة الاحتكار الطبيعي :

وهي حالة انفراد منشأة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج.

الموارد الاقتصادية :

تشمل الموارد الاقتصادية جميع مستلزمات عملية الإنتاج ، وهي :

- الأرض .. جميع الموارد الطبيعية
- العمل .. القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية.
- رأس المال .. موارد من صنع الإنسان كالآلات والمعدات والمباني.
- التنظيم .. ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والأقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات.

السياسة الاقتصادية :

تتمثل السياسة الاقتصادية في استخدام مجموعة من الأدوات، يتم بها التأثير بطريقة غير مباشرة على سلوك وحدات صنع القرار بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

العلاقة بين أهداف و وسائل السياسة الاقتصادية :

يجب أن يكون هناك تطابق وتناسق ما بين أهداف ووسائل السياسة الاقتصادية، فهدف محاربة الفقر-مثلا- لا بد له من سياسات لتوفير فرص العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمال. وهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي يحتاج إلى سياسات لتحفيز الاستثمار الحقيقي والاستثمار في البحوث والتطوير.

المحاضرة الثانية

الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي :

القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع (Gross Domestic Product – GDP)يقصد بالناتج المحلي الإجمالي والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي فترة زمنية معينة.

– يعتبر الإنتاج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه.

القيمة السوقية :

نحصل على القيمة السوقية (Market Value) لأي سلعة أو خدمة بضرب الكمية المنتجة في سعرها الجاري في السوق ويطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Current Price GDP) أي الناتج المحلي الاسمي (Nominal GDP).

السلع والخدمات النهائية (Final Goods) ..

تضم كل من السلع الاستهلاكية والصادرات والسلع الاستثمارية بالإضافة إلى الزيادة في المخزون من السلع المختلفة.

السلع الوسيطة (Intermediate Goods) ..

هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشاة أخرى كعنصر إنتاج (Input) في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى.

الحساب المزدوج :

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تحتسب مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية. ويعرف ذلك بالحساب المزدوج (Double Counting)، ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته.

طريقة القيمة المضافة :

ولتجنب الوقوع في خطأ الحساب المزدوج، تستخدم طريقة القيمة المضافة (Value Added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. والقيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية فالقيمة المضافة مقياس آخر للناتج المحلي الإجمالي، كما هو مبين في الجدول التالي :

مراحل الإنتاج (١)	قيمة الإنتاج (٢)	القيمة المضافة (٣)
١. القمح	٢٠٠	٢٠٠
٢. الطحين	٣٠٠	١٠٠
٣. الخبز	٤٠٠	١٠٠
المجموع	٩٠٠	٤٠٠

السلع والخدمات المنتجة محلياً :

- لقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتم حساب قيمة السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة، فقط داخل الحدود الجغرافية للدولة.
- أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل :

لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية وخارجية، يستخدم نموذج مبسط لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط، هما القطاع العائلي (Household Sector)، وقطاع منشآت الأعمال (Business Sector)، وللتبسيط نفترض أن القطاع العائلي لا يدخر بل ينفق كل ما يحصل عليه من دخل، كما هو في الشكل التالي :

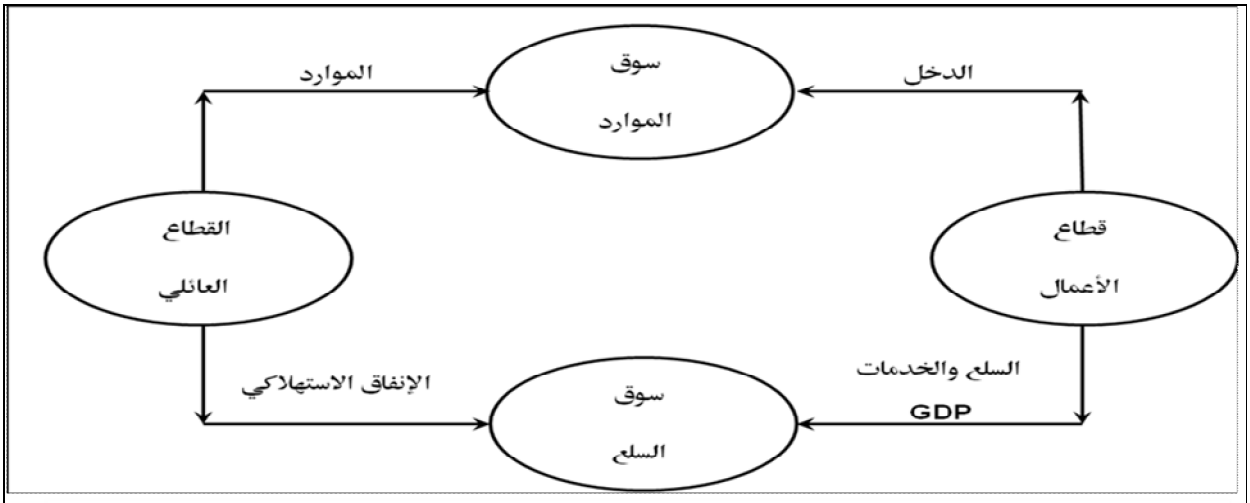

يوضح الشكل أعلاه التدفق المالي للدخل من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي والإنفاق من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال، والتدفق المادي للناتج المحلي الإجمالي من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي وتدفق الموارد من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال.

شرط توازن الاقتصاد الكلي :

التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار، حيث تنعدم القوى الدافعة للتغيير. ويتحقق توازن الاقتصاد الكلي في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق عندما يتعادل الدخل(Y) مع الإنفاق الذي يقتصر في هذا النموذج على الإنفاق الاستهلاكي (C) لذلك يكون الاقتصاد في حالة توازن دائم نتيجة لافتراض عدم وجود المدخرات.

إذا افترضنا ان القطاع العائلي يدخر جزء من دخلة فستكون هذه المدخرات متاحه عن طريق القطاع المالي .(البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الاخرى) .

لقطاع الأعمال لتمويل الاستثمار أي (I) وفي هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عندما يتعادل الدخل مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ، اي عندما تكون (Y = C + I)

الإنفاق الحكومي :

يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي.

ويقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين :

١- الإنفاق الجاري Current Expenditure

٢- الإنفاق الاستثماري Investment Expenditure

صافي الصادرات من السلع والخدمات :

يقصد بالصادرات (Exports) ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلى الأقطار الأخرى، أما الواردات (Imports) فهي السلع والخدمات التي يتم جلبها من الخارج، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X-M)، صافي الصادرات (Net Exports)، أو الميزان التجاري (Balance of Trade).

- يتضح من السابق أن المنشآت تقوم ببيع الناتج المحلي الإجمالي للمستهلكين من خلال أسواق السلع، وينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شرائه، ولما كان القطاع العائلي في هذا النموذج لا يدخر، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل.

- أي أن كل دينار من الناتج يولد دخولاً تعادله لأفراد المجتمع ويؤدي إلى إنفاق إجمالي بمقدار الدينار أيضاً في غياب الادخار وبالتالي يكون :

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي.

لذ ا، فإنه من الممكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي :

(١) طريقة الناتج. (٢) طريقة الإنفاق. (٣) طريقة الدخل.

طريقة الناتج ..

يتم في طريقة الناتج (Product Method) جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة، ويتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة.

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع [السعر × الكمية] جميع السلع والخدمات النهائية

طريقة الدخل ..

يقاس الناتج المحلي بطريقة الدخل (Income Method) بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة وإهتلاكات الأصول الثابتة (Capital Depreciation) ومطروحاً منها الإعانات الحكومية غير المباشرة (Indirect Government Subsidies). كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول (١- ٢) : الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل		
بنود الدخل	الدخل	GDP%
دخول العاملين	٤٩٨١	٥٨,٥
صافي الفائدة	٤٤٩	٥,٣
دخل الإيجارات	١٦٣	١,٩
أرباح الشركات	٨٢٥	٩,٧
دخول المالكين للأعمال الصغيرة	٥٧٧	٦,٨
زائد الضرائب غير المباشرة	٨٠٨	٩,٥
ناقصاً الإعانات غير المباشرة	-٢٠٠	-٢,٣
إهلاكات الأصول الثابتة	٩٠٨	١٠,٦
الناتج المحلي الإجمالي	٨٥١١	١٠٠

طريقة الإنفاق ..

يوضح الجدول التالي كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (Expenditure Method)، وتم ذلك بجمع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة أو الإنفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعادلة

$$GDP = C + I + G + X - M$$

حيث ..

حيث :

- (C) : الإنفاق الاستهلاكي.
- (M) : الواردات.
- (I) : الإنفاق الاستثماري.
- (X) : الصادرات.
- (G) : الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.

جدول (١- ٣) : الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (الإنفاق بملايين الدينارات في سنة ٢٠٠٣)		
بنود الإنفاق	الإنفاق	GDP%
الإنفاق الإستهلاكي	٥٨٠٨	٦٨,٢
الاستثمار الخاص	١٣٦٧	١٦,١
الإنفاق الحكومي	١٤٨٧	١٧,٥
صافي الصادرات	-١٥١	-١,٨
الناتج المحلي الإجمالي	٨٥١١	١٠٠

المحاضرة الثالثة

الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

الناتج القومي الإجمالي :

يشمل الناتج القومي (Gross National Product – GNP) العربي على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات العربية، سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج أقطار الوطن العربي. فالأرباح المتحققة الإجمالي للاستثمارات العربية في الخارج جزء من الناتج القومي الإجمالي العربي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية جزءاً من الناتج القومي الإجمالي العربي

من المتوقع أن يكون الناتج القومي الإجمالي العربي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي العربي طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في أقطار الوطن العربي أقل من عوائد عناصر الإنتاج العربية في الخارج حيث أن :

$$GNP = GDP + NFI$$

الدخل المحلي الصافي ..

يتم التوصل إلى الدخل المحلي الصافي بعد إضافة الإعانات غير المباشرة واستبعاد الضرائب غير المباشرة. أي طرح صافي الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الصافي أي أن :

$$NDI = NDP - NIT$$

الناتج القومي الصافي ..

يقاس الناتج الإجمالي الصافي بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاكات الأصول الثابتة أي أن :

$$NNP = GNP - Depreciation$$

الدخل الشخصي ..

يتم التوصل إلى الدخل الشخصي بالطريقة التالية :

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام).

الدخل الشخصي المتاح ..

الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار. ويحسب الدخل الشخصي المتاح بطرح ضريبة الدخل الشخصي من الدخل الشخصي، أي أن :

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

ويوضح الجدول التالي صيغة مبسطة لكيفية التوصل إلى مفاهيم الدخل المختلفة، ابتداء من الناتج المحلي الإجمالي وانتهاء بالدخل الشخصي المتاح، وتوزيعه بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، وذلك استناداً إلى بيانات تقديرية لاقتصاد الوطن العربي في سنة ٢٠٠٤.

تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي :

لا يقتصر التحليل الاقتصادي على دراسة التغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، بل يتعداه إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى.

– وذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات، وكذلك تحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين، ونسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

جدول يبين المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة ٢٠٠٤

الفقرة	مليار دولار أمريكي
١– الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٨٠٠
(NFI)+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج	١٠+
٢– الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	٨١٠
– إهلاك رأس المال الثابت	١٤–
٣– الناتج القومي الصافي	٧٩٦
– الضرائب غير المباشرة	٥٦–
٤– الدخل القومي	٧٤٠
– الضرائب على أرباح الشركات	١٥–
– الأرباح غير الموزعة	٢٠–
– استقطاعات الضمان الاجتماعي	٥–
– دخل الاستثمارات الحكومية	١٠٠–
+ المدفوعات التحويلية	٢٠+
+ الفوائد على الدين العام	٥+
٥– الدخل الشخصي	٦٢٥
– ضريبة الدخل الشخصي	٥٠–
٦– الدخل الشخصي المتاح	٥٧٥
– الإنفاق الاستهلاكي الشخصي	٤٠٠–
– الفوائد على القروض الاستهلاكية	٨–
– صافي تحويلات غير المقيمين	١٥–
٧– الادخار الشخصي	١٤٨

الناتج المحلي النقدي والحقيقي :

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ما يتم احتسابه بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية لسنة معينة يطلق عليها سنة المقارنة أو السنة الجارية، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس، وهي سنة تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية، ويضرب الناتج في مائة.

إذا وقع الاختيار مثلاً على سنة ١٩٩٢ كسنة أساس، أمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ٢٠٠٠ كالآتي :

$$\frac{\text{قيمة السلع السوقية}}{\text{في سنة (٢٠٠٠)}} \times ١٠٠$$

ويطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس نسبة التضخم، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للدخل النقدي.

ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب، خاصة في الأقطار المتقدمة. حيث تزيد الأجور بنسبة الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times ١٠٠$$

كما يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم في الأسعار. فإذا زاد CPI من ١٢٠ في سنة ١٩٩٠ إلى ١٥٠ في سنة ٢٠٠٠ يكون معدل التضخم (IR) في سنة ٢٠٠٠ كما يلي :

$$\text{معدل التضخم (IR)} = \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}} \times 100$$

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية :

- التغيرات في الأنماط الاستهلاكية
- ظهور السلع والخدمات الجديدة
- التحسن في نوعية المنتجات
- تخفيضات الأسعار

- مخفض الناتج المحلي الإجمالي :

- هو رقم قياسي للأسعار المرجحة بكميات السلع والخدمات. ويعتبر أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لأنه لا يشمل فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، بل يشمل كذلك على أسعار السلع الاستثمارية، وأسعار السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة.
- ويوضح الجدول التالي كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي عن طريق تقويم الكميات المنتجة من السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٩٢.
- ويمكن تحويل الناتج المحلي الاسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٢ (بالأسعار الجارية) سنة الأساس = ١٩٩٢			الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٠ (بالأسعار الجارية)		الناتج المحلي الحقيقي في سنة ٢٠٠٠ (بالأسعار الثابتة)	
	(١) الكمية	(٢) السعر	(٣) مجموع الإنفاق	(٤) الكمية	(٥) السعر	(٦) مجموع الإنفاق	(٧) = (٤) × (٢)
A	١٠	٣٠	٣٠٠	١٢	٣٥	٤٢٠	٣٦٠
B	٥	٢٠	١٠٠	٦	٣٠	١٨٠	١٢٠
			٤٠٠			٦٠٠	٤٨٠

النمو الاقتصادي :

يقاس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى. ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي في سنة ٢٠٠٤} = \frac{RDGP_{2003} - RGDP_{2004}}{RGDP_{2003}} \times 100$$

- كما تستخدم أرقام الناتج الحقيقي في قياس الناتج الحقيقي للفرد، الذي يعتبر مؤشراً لمستوى رفاهية المجتمع. ويقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

مآخذ على استخدام معدل الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية :

١. إن الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها، لذا فإنه لا يشمل على السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، كالخدمات المترلية التي تؤديها الزوجة وأعمال الصيانة التي يؤديها الزوج.

٢. تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم.

٣. لا تعكس مقارنة الناتج المحلي للأقطار المختلفة صورة دقيقة لتباين مستويات الرفاهية الاجتماعية لسكان هذه الأقطار.

٤. لا تعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

٥. لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية.

٦. تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.

٧. لا يعكس تقدير الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية.

٨. أن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لم يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض الم أن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لم يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض المقارنات الدولية وذلك لاختلاف مستويات تكاليف المعيشة بين الدول.

المحاضرة الرابعة

أنواع البطالة

هناك أربعة أنواع رئيسية من البطالة ..

(١) البطالة الاحتكاكية

(٢) البطالة الهيكلية

(٣) البطالة الدورية.

البطالة الطبيعية = البطالة الاحتكاكية + البطالة الهيكلية

البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) ..

تكون البطالة الاحتكاكية عادة قصيرة الأمد، وتشمل الأشخاص العاطلين عن عمل بصورة مؤقتة أو موسمية بسبب عملية تغيير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل.

البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) ..

تعزى في الغالب إلى :

- التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة
- التراجع في إنتاج بعض الصناعات، بسبب المنافسة الدولية.

البطالة الدورية (Cyclical Unemployment) ..

هي البطالة الناتجة عن الدورات الاقتصادية (Business Cycles) وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) حول الناتج الممكن (Potential RGDP)، وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند التوظف الكامل للقوى العاملة.

- وتعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الانتعاش و الانكماش التي يمر بها الاقتصاد.

تكاليف البطالة :

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة :

التكاليف الاقتصادية ..

فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه.

التكاليف الاجتماعية ..

تدني المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخول أو فقدانها بالكامل، وانتشار الفقر، وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات والاضطرابات السياسية والإجتماعية .

قياس البطالة

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times ١٠٠$$

نسبة المشاركة في قوة العمل = قوة العمل الفاعلة × ١٠٠

عدد السكان في عمر العمل

نسبة الاستخدام إلى السكان = عدد الأشخاص العاملين × ١٠٠

عدد السكان في عمر العمل

الجدول رقم (٤-١) : عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين		
	مليون نسمة	
١- عدد السكان	٢٢	
٢- ناقصاً من هم دون عمر ١٦ سنة	-١٠	
٣- ناقصاً من هم فوق عمر ٦٥ سنة	-٦	
٤- عدد السكان في عمر العمل	٦	٤= { ١- (٢+٣) }
٥- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	-١.٥	
٦- قوة العمل الفاعلة	٤.٥	٦ = (٤) - (٥)
٧- ناقصاً عدد العاملين فعلاً	-٣.٥	
٨- عدد العاطلين عن العمل	١.٥	٨ = (٦) - (٧)

* أي الأشخاص الذين هم في عمر العمل من القادرين والراغبين في العمل، إلا انهم لا يجدون فرصاً للعمل.

الدورات الاقتصادية :

- أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية :

(١) التغير في الناتج المحلي الإجمالي. (٢) التغير في معدلات البطالة، أو الاستخدام. (٣) التغير في المستوى العام للأسعار.

- مراحل الدورات الاقتصادية :

(١) مرحلة الركود، أو الانكماش (٢) مرحلة الكساد (٣) مرحلة الانتعاش (٤) مرحلة الرفاهية

مراحل الدورة الاقتصادية :

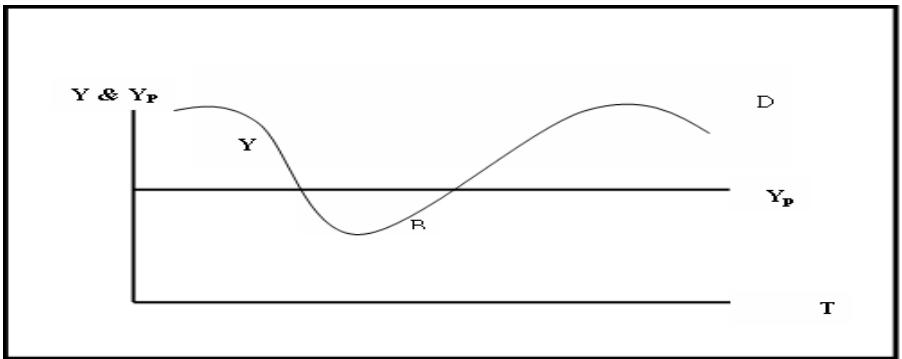

الشكل (4-1): يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتذبذب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P.

نظريات الدورات الاقتصادية :

(١) النظرية الماركسية ..

تعتبر الدورات الاقتصادية من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي، تمتد جذورها في أعماق علاقات الإنتاج ونظام التبادل في السوق الرأسمالي الحر.

(٢) نظرية تشومبيتر ..

فسرت الدورات الاقتصادية بنظرية الإبداعات (Innovations). حيث ترى أن الإبداعات والمخترعات الجديدة تأتي في موجات متلاحقة على فترات تطول أحياناً لعدة سنوات، تسبب ظهور الدورات الاقتصادية.

(٣) النظرية الكينزية ..

تعتبر التوقعات (Expectations) المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية. حيث تؤدي التوقعات إلى التغير في مستوى الاستثمار، ومن ثم التقلبات الاقتصادية.

(٤) النظرية النقدية ..

يعتقد دعاة هذه النظرية، وفي مقدمتهم ملتون فريدمان (Milton Friedman)، أن التقلبات في كمية النقود هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.

(٥) نظرية التوقعات الرشيدة ..

يقصد بهذه النظرية إمكانية التنبؤ في ضوء المعلومات المتاحة. فاستناداً إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة ، تعتبر التقلبات غير المتوقعة في الطلب الكلي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.

النظرية العامة للعرض الكلي والطلب الكلي :

تعتبر النظريات الخمس السابقة حالات خاصة بالنسبة لنظرية أكثر شمولاً وهي نظرية التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي. حيث يمكن حدوث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض العرض الكلي. بينما اعتبرت النظريات السابقة صدمات جانب العرض الكلي كحالات نادرة الحدوث، وأن من الأرجح أن تكون تقلبات الطلب الكلي هي المسبب الأهم للدورات الاقتصادية.

المحاضرة الخامسة

العرض الكلي والطلب الكلي

العرض الكلي ..

العوامل المحددة للعرض الكلي ..

تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على العوامل الثلاثة التالية:

١- كمية العمل

٢- كمية رأس المال

٣- المستوى التقني السائد

ويمكن التعبير عنها بدالة الإنتاج الضمنية التالية :

$$Y= f(L,K,T)$$

- كمية العمل (L)، وكمية رأس المال (K) والتقنية المتاحة (T)

العرض الكلي في الأمد البعيد ..

يقاس بكمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل، ويعادل الناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن عند ثبات كل من كمية رأس المال، والمستوى التقني.

- والناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة، مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.

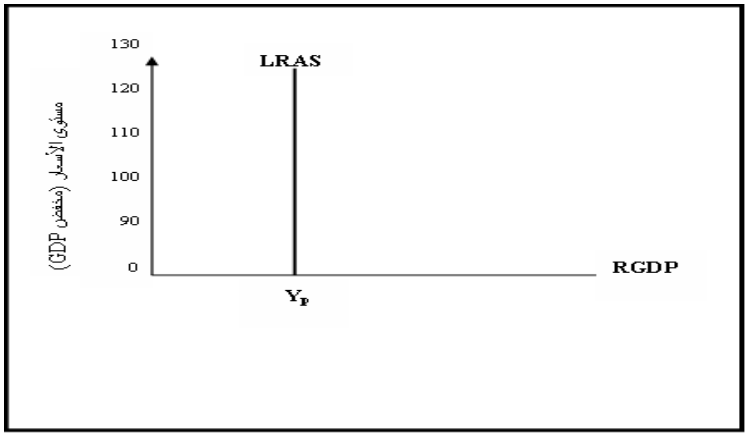

الشكل (٥-١) يوضح منحنى العرض الكلي في الامد البعيد كخط عمودي حيث تساوي الناتج الحقيقي الفعلي من الناتج الكامن ويكون الناتج الإجمال مستقبلاً عن مستوى الاسعار ويتحقق الاستخدام الكامل ويكون معدل البطالة مساويا لمعدل البطالة الطبيعي

العرض الكلي في الأمد القريب ..

– الأمد القريب هو الفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن.

– ويفسر ذلك بتوفر المعلومات عن زيادة مستوى الأسعار للمنشآت، وعدم توفرها للعمال، فتزيد الأرباح الحقيقية ويزيد الناتج مع زيادة الأسعار، والعكس في حالة انخفاضها.

– وفي المدى القريب، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية.

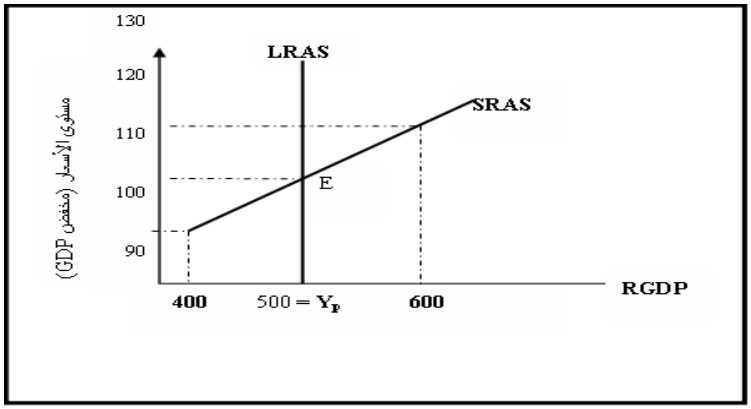

الشكل (٥-٢) : يوضح الشكل منحى العرض الكلي في المدى القريب الذي يعكس العلاقة الموجبة بين مستوى الاسعار والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عند ثبات الاجور النقدية وباقي اسعار عناصر الانتاج .

الطلب الكلي ..

يقاس الطلب الكلي بالإنفاق الكلي وفق المعادلة:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)، والإنفاق الاستثماري الخاص (I)، والإنفاق الحكومي (G)، وصافي الصادرات (X- M).

– ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من أهمها:

١. مستوى الأسعار
٢. التوقعات
٣. السياسات المالية والنقدية
٤. متغيرات الاقتصاد العالمي

الأسعار ..

كلما ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، انخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة.

وتعزى العلاقة العكسية بين (RGDP) ومستوى الأسعار إلى كل من:

(أ) تأثير الثروة (ب) تأثير الإحلال

التوقعات ..

- تؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل إلى زيادة لرغبة في الإنفاق أي قلة الرغبة في الادخار في الوقت الحاضر وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
- يؤدي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في المستقبل إلى التعجيل بالشراء وزيادة الطلب الكلي في الوقت الحاضر .
- تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لمنشآتهم، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

السياسات الاقتصادية :

١ – السياسة المالية ..

أي تحكم الحكومة في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

أدوات السياسة المالية :

أ– الإنفاق الحكومي، وتأثيره الإيجابي على الطلب الكلي

ب– الضرائب، وتأثيرها السلبي على الطلب الكلي.

٢ – السياسة النقدية ..

أي تحكم البنك المركزي في عرض النقود بقصد التأثير على الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.

أدوات السياسة النقدية :

أ– كمية النقود في الاقتصاد، وتأثيرها الإيجابي على الطلب الكلي

ب– سعر الفائدة، وتأثيره السلبي على الطلب الكلي

متغيرات الاقتصاد العالمي :

وتؤثر على الطلب الكلي من خلال عاملين:

أ. سعر صرف العملة الوطنية، وتأثيره السلبي

ب. مستوى الدخل في الدول الأخرى، وتأثيره الإيجابي

الاستهلاك :

يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة .

دالة الاستهلاك : وفق نظرية الدخل المطلق لكينز للاستهلاك دالة موجبة في الدخل في الصيغة : $C = a + bY$

حيث أن (C)الإنفاق الاستهلاكي و(Y) الدخل الحقيقي،

(a) فتمثل الاستهلاك المستقل عن الدخل (Autonomous Consumption)،

(b)هي ميل دالة الاستهلاك، ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume-MPC). حيث أن : $(1> b >0)$.

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

جدول رقم (٥-١):العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار بالدينار

(١) الدخل القابل للإنفاق Y	(٢) الاستهلاك C	(٣) الادخار S	(٤) الميل المتوسط للاستهلاك 1+2	(٥) الميل المتوسط للادخار 1+3	(٦) الميل الحدي للاستهلاك $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(٧) الميل الحدي للادخار $S = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$
400	460	-60	1.50	-0.15	0.70	0.30
500	530	-30	1.06	-0.06	0.70	0.30
600	600	0	1.00	0	0.70	0.30
700	670	30	0.96	0.04	0.70	0.30
800	740	60	0.93	0.07	0.70	0.30
900	810	90	0.90	0.10	0.70	0.30
1000	880	120	0.88	0.12	0.70	0.30
1100	950	150	0.86	0.14	0.70	0.30
1200	1020	180	0.85	0.15	0.70	0.30

الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ..

يقيس الميل الحدي للاستهلاك، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد. ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

- يقيس الميل الحدي للادخار التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد، ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

ونجد أن : 1 = MPC+MPS

الاستثمار :

يعتبر الاستثمار المكون الثاني المكمل للاستهلاك في النموذج المبسط للطب الكلي في اقتصاد المغلق.

- والمقصود بالاستثمار، الإنفاق الاستثماري الحقيقي أو الثابت، الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية (آلات ومعدات ومباني ...) جديدة، تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ويجب التمييز هنا بين :

١- الاستثمار المستقل، وهو الاستثمار المستقل عن التغير في الدخل، مثل الاستثمار الإحلالي اللازم لاستبدال الأصول الهالكة، الذي لا يضيف للطاقة الإنتاجية.

٢- الاستثمار التابع وهو الاستثمار الذي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل، أي الاستثمار استجابة للزيادة في الطلب الكلي أو الدخل (GDP)، الذي يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية.

منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال

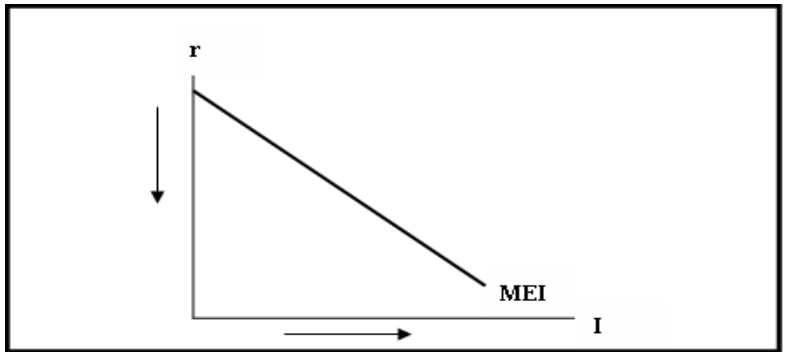

الشكل (٥-٥) يوضح منحنى الطلب على الاستثمار او منحنى الكفاءة الحديثة لرأس المال ويلاحظ معدل العائد المتوقع يتناقص بزيادة حجم الاستثمار حيث يتم الاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع اولاً ولزيادة الاستثمار بعد ذلك تنفذ المشروعات ذات العائد الأقل فالأقل .

محددات للكفاءة الحدية للاستثمار :

تتلخص العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار في:

١. الطلب المتوقع
٢. التقدم التقني
٣. تكاليـــف الإنتاج
٤. رصيد رأس المال

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار

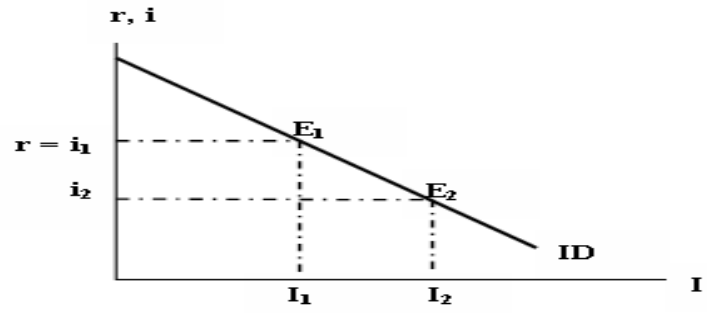

الشكل (5-6): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار(ID)، حيث يتحدد حجم الاستثمار بتعادل سعر الفائدة (i) ومعدل العائد على الاستثمار(r). فعند سعر الفائدة المرتفع نسبياً (i_1) يكون الاستثمار المطلوب هو (I_1)، وعند انخفاض سعر الفائدة إلى (i_2) يزيد الاستثمار إلى (I_2).

المحاضرة السادسة

توازن الاقتصاد الكلي

- ليتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي.

- يقاس الطلب الكلي بإجمالي الإنفاقات، والتي تشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى صافي الصادرات. ويقاس العرض الكلي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين :

يتحقق شرط التوازن في الاقتصاد المغلق بتعادل العرض الكلي (الدخل) مع الطلب الكلي (الإنفاق). وفي النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي، المكون من الإنفاق الاستثماري المخطط (Ia) والإنفاق الاستهلاكي المخطط (C).

- ويفترض ان الاستهلاك يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية التالية :

$$C = C_a + bY$$

- ويتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما يكون :

$$Y = C + Ia$$

- وبإعادة صياغة المعادلة السابقة نجد أن:

$$Y - C = Ia$$

$$S = Ia$$

أي أن لشرط توازن الاقتصاد المغلق صياغة بديلة وهي تعادل الادخار مع الاستثمار.

- ومن خلال تتبع الأرقام الافتراضية في الجدول (٤-١) تتضح العلاقة بين المتغيرات المحددة للتوازن الاقتصادي.

- ومن خلال الجدول يلاحظ أن التغير غير المخطط يحدث في مخزون السلع في حالات عدم توازن الاقتصاد، فيزيد المخزون في حالات زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي وينقص في حالات زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي. وفي الشكل (٤-١) في الجزء (A)، يقاس الناتج أو الدخل على المحور الأفقي، ويقاس الإنفاق على المحور الرأسي.

جدول (٤-١) : تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق

(١) الدخل	(٢) مستوى الاستخدام بالمليون	(٣) الإنفاق الاستهلاكي المخطط	(٤) الادخار المخطط	(٥) الإنفاق الاستثماري المخطط	(٦) الطلب الكلي	(٧) التغير غير المخطط في المخزون
Y	L	C	S	I_a	$C + I_a$	$\Delta Inv.$
400	2	430	-30	30	460	-60
450	2.5	450	0	30	480	-30
500	3	470	30	30	500	0
550	3.5	490	60	30	520	+30
600	4	510	90	30	540	+60
650	4.5	530	120	30	560	+90

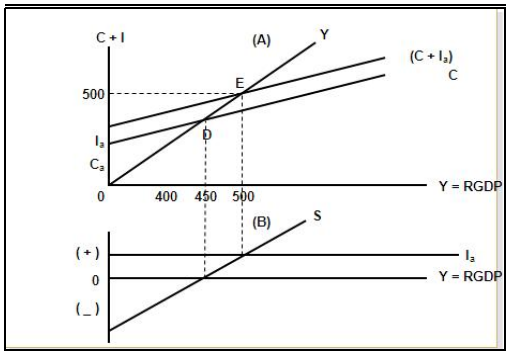

الشكل (٤-١) : يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدره ٥٠٠ مليون دينار، وعندما يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A) من الشكل أعلاه، ويتعادل عنده كذلك الادخار والاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل. أما النقطة (D) في الشكل العلوي فتقابلها في الشكل السفلي نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار مساوياً للصفر.

مضاعف الإنفاق :

في هذا النموذج إذا زاد الاستثمار المستقل بقدر معين يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الإجمالي، وتؤدي الزيادة في الدخول إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لاعتماده على الدخل، وبذلك تتولد دخولاً جديدة، ينتج عنها زيادات متتالية في الاستهلاك. وتستمر هذه الموجات المتلاحقة من الإنفاق والزيادة في الدخل حتى يصل الاقتصاد إلى توازن جديد يكون عنده الادخار المخطط مساوياً للاستثمار المخطط.

- ولقياس أثر الزيادة في أي من الإنفاقات المستقلة عن الدخل نشتق أولاً مضاعف الإنفاق المستقل (Expenditure Multiplier) فيكون شرط توازن الاقتصاد في اقتصاد مغلق من قطاعين، أي في غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي على النحو التالي :

$$Y = C + I_a$$

- حيث أن :

$$C = Ca + bY$$
$$I = Ia$$

- من المعادلات السابقة نجد أن :

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$$

- ولمعرفة أثر التغير في الإنفاقات المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد، يمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه في صيغة التغير التالية :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a + \Delta I_a)$$

- ففي حالة زيادة الاستهلاك المستقل مع بقاء الاستثمار ثابتاً تتقلص الصيغة أعلاه إلى:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a)$$

- واستناداً إلى الصيغة اعلاه يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1-b}$$

- وكذلك الحال بالنسبة لأثر التغير في الاستثمار المستقل على الدخل حيث نجد أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1-b}$$

- وتتضح طريقة عمل مضاعف الاستثمار المستقل من خلال الجدول (٤-٢).

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات :

القطاعات الثلاثة هي: القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي. ولنفترض أن الحكومة قد فرضت ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) من الدخل الشخصي، كما نفترض أن الاستثمار ما زال مستقلاً عن الدخل، وأن الإنفاق الحكومي هو الآخر مستقل عن الدخل. يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي :

جدول (٤-٢) : أثر مضاعف الاستثمار على الدخل

الجولة	الزيادة في الدخل (مليون دينار)	الزيادة في الادخار (مليون دينار)	الزيادة في الاستهلاك (مليون دينار)	الزيادة في الاستثمار (مليون دينار)
١	١٠٠			١٠٠
٢	٨٠	٢٠	٨٠	- -
٣	٦٤	١٦	٦٤	- -
٤	٥١,٢٠	١٢,٨٠	٥١,٢٠	- -
٥	٤٠,٩٦	١٠,٢٤	٤٠,٩٦	- -
٦	٣٢,٧٧	٨,١٩	٣٢,٧٧	- -
٧	٢٦,٢١	٦,٥٥	٢٦,٢٠	- -
٨	٢٠,٩٧	٥,٢٤	٢٠,٩٧	- -
٩	١٦,٧٨	٤,١٩	١٦,٧٨	- -
وهكذا تستمر هذه الأصداء حتى يصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى أعلى من الدخل، وتكون التغيرات النهائية في الدخل والاستهلاك والادخار كما يوضحها السطر التالي :				
المجموع	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٥٠٠

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية :

دالة الاستهلاك	C = Ca + b (Y-T)
مقدار الضريبة النسبية	T = t Y
مقدار الإنفاق الحكومي	G = Ga
دالة الاستثمار	I = Ia

ويمكن في هذا النموذج صياغة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1-b=bt}(C_a + I_a G_a)$$

ومن هذه المعادلة يمكن صياغة مضاعف الإنفاقات المستقلة (M) في ظل الضريبة النسبية على النحو التالي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}(\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a)$$

حيث أن الاتفاقات المستقلة بين القوسين، وتضم كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والإنفاق الحكومي وهو أيضاً مستقل عن الدخل في هذا النموذج.

ومن ذلك نجد يمكن صياغة مضاعف الإنفاق المستقل (M) كما يلي:

$$\frac{1}{1-b+bt} = \frac{\Delta Y}{\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a} = M$$

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات:

في هذا النموذج نضيف القطاع الخارجي (الصادرات والواردات). ويفترض في هذا النموذج أن:

- الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي
- الواردات تعتمد على الدخل المحلي، والعلاقة بينهما موجبة.
- وللتبسيط نفترض أن كلاً من الاستثمار والإنفاق الحكومي مستقل عن الدخل.
- للصادرات والواردات الدالتين التاليتين : $X = X_a$

$$M = ma + m1\ Y$$

شرطي توازن الاقتصاد :

- الشرط الأول : تعادل الدخل المحلي الإجمالي مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن صياغته على النحو التالي :

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

- الشرط الثاني : تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي:

$$(S + T + M) = (I + G + X)$$

ولا يشترط أن تتساوى مفردات التسرب والحقن لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين. وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي: $Y = \frac{1}{1-b+bt+m_1}(C + I_a + G_a + X_a - m_a]$

نظرية المعجل للاستثمار :

وفقاً لنظرية المعجل تؤدي التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية، أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Coefficient)، وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد، ويمكن قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

– حيث أن (K) مخزون الاقتصاد من السلع الرأسمالية. والتغير في هذا المخزون من عام لآخر يقيس مقدار الإنفاق الاستثماري (I) في هذه السنة. و (Y) الناتج المحلي الإجمالي.

التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل :

ارتكزت نظرية كينز على مبدأين :

- الأول، أن الطلب الكلي يولد العرض الكلي، أي بعكس النظرية التقليدية.
- والثاني، أن الأجور والأسعار وسعر الفائدة بطيئة الموائمة وليست فورية الموائمة.

فالعمال يطالبون برفع أجورهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكنهم لا يقبلون بخفضها عند انخفاض مستوى الأسعار، مما يتسبب في إطالة فترات الكساد الاقتصادي.

الفجوة التضخمية :

– تحدث الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل (YP)، مما يضع ضغوطاً على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم.

– وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (Y_a) والناتج المحلي الممكن (YP). ويوضح الشكل (٤–٢) منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط الرأسي الموازي للمحور الرأسي.

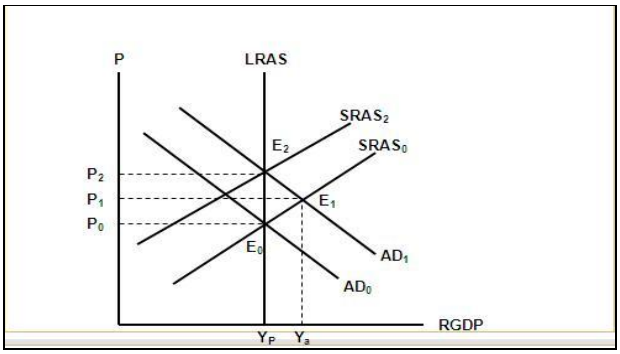

الشكل (٤–٢) نتيجة لزيادة الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1 حيث يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي ويكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، ولكن لفترة مؤقتة. في المدى الطويل، ومع زيادة الأجور النقدية، ينتقل منحنى $LRAS_0$ تدريجياً إلى أعلى حتى يستقر عند $LRAS_2$، ويصل الاقتصاد إلى توازن جديد للمدى البعيد عند E_2، يختلف عن التوازن الأصلي فقط في ارتفاع مستوى الأسعار أو التضخم إلى P_2.

الفجوة الانكماشية :

تحدث الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap)، في المدى القريب أيضاً نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ترتفع البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار. يوضح ذلك الشكل (٤–٣).

التضخم الركودي :

نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، فقد جاء هذا التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج ممكن كما يتضح من الشكل (٤–٤).

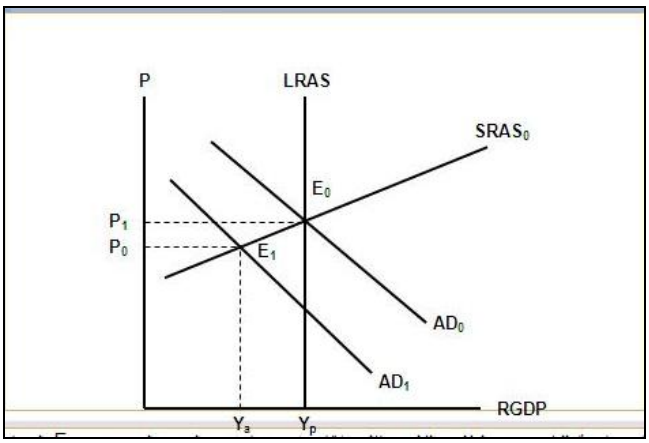

الشكل (٤-٣) : نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1 حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلاً عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

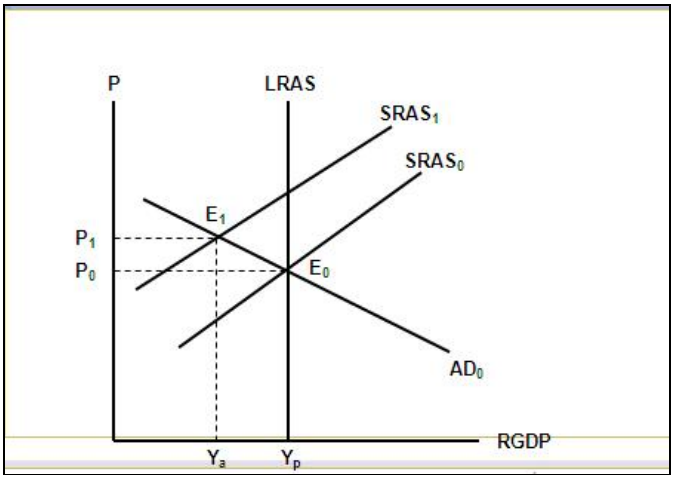

الشكل (٤-٤): نتيجة لزيادة أسعار الموارد ينتقل منحنى العرض $SRAS_0$ إلى $SRAS_1$. فينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1. حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أعلى أيضاً. في المدى البعيد، وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

المحاضرة السابعة

خاصة بالفصول ٢، ٤، ٥

تمارين عملية :

التمرين الأول ..

إذا كان الدخل الكلي Y في إقتصاد بلد ما يساوي 50 000 ريال ،

و إذا كان الميل الحدي للادخار MPS يساوي 0.35.

المطلوب : باستعمال المعطيات السابقة أوجد كل من :

- الميل الحدي للاستهلاك MPC
- قيمة ما يدخره أفراد هذا البلد S من مجموع الدخل الكلي Y
- قيمة ما يستهلكه أفراد هذا البلد C من مجموع الدخل الكلي Y
- الميل المتوسط للادخار APS
- الميل المتوسط للاستهلاك APC

حل التمرين الأول :

١- MPC=1-MPS

MPC=1-0.35=0.65

٢- S= MPS *Y

S=0.35*50000

S=17500

٣- C=MPC*Y

C=0.65*50000

C=32500

٤- APS=S/Y

APS=17500/50000

APS=0.35

٥- APC=C/Y

APC=32500/50000

APC=0.65

التمرين الثاني ..

يتكون إقتصاد بلد ما من ثلاث قطاعات هي قطاع الصناعة و قطاع الزراعة و قطاع الخدمات ، بحيث قدم كل قطاع مساهمته في الإنتاج الوطني مقيمة بملايين الريالات وذلك وفقا لمعطيات الجدول التالي :

القطاع	إنتاج القطاع
الصناعة	50 000
الزراعة	70 000
الخدمات	80 000

المطلوب : باستعمالك لمعطيات الجدول السابق، يطلب منك إيجاد مالي :

- قيمة الإنتاج الكلي TP
- نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكلي TP
- القيمة المضافة لكل قطاع إذا علمت أن:
- القطاع الأول إستهلك ٢٥% من قيمة إنتاج القطاع الثاني
- القطاع الثاني إستهلك ١٥% من قيمة إنتاج القطاع الثالث
- القطاع الثالث إستهلك ٥% من قيمة إنتاج القطاع الأول
- القيمة المضافة الإجمالية
- الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة القيمة المضافة الإجمالية

حل التمرين الثاني ..

١- قيمة الإنتاج الكلي TP

TP=50000+70000+80000

TP=200000

٢- نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكلي TP

الصناعة = ٥٠٠٠٠/٢٠٠٠٠٠ =٢٥%

الزراعة = ٧٠٠٠٠/٢٠٠٠٠٠ =٣٥%

الخدمات = ٨٠٠٠٠/٢٠٠٠٠٠ =٤٠%

٣- القيمة المضافة لكل قطاع

القيمة المضافة للصناعة= ٥٠٠٠٠ -(٧٠٠٠٠*٢٥%) = ٣٢٥٠٠

القيمة المضافة للزراعة = ٧٠٠٠٠ -(٨٠٠٠٠*١٥%) = ٥٨٠٠٠

القيمة المضافة للخدمات = ٨٠٠٠٠ -(٥٠٠٠٠*٥%) = ٧٧٥٠٠

٤- القيمة المضافة الإجمالية = ٣٢٥٠٠+٥٨٠٠٠+٧٧٥٠٠ = 168000

٥- الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة القيمة المضافة الإجمالية = 168000

التمرين الثالث ..

يطلب منك إيجاد ما يلي :

- الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الإنفاق الكلي.

نسبة إنفاق كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي GDP وذلك وفقا للمعطيات التالية :(مقيمة بملايين الريالات)

- الاستهلاك الخاص C يساوي 120 000
- الاستثمار الخاص I يساوي 950 500
- الإنفاق الحكومي G يساوي 585 000
- الصادرات X تساوي 132000
- الواردات M تساوي 180000

حل التمرين الثالث ..

١- GDP=C+I+G+(X-M)

GDP=120000+950500+585000+(132000-180000)

GDP=1607500

- نسبة إنفاق كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي GDP

% لـ C من Y = ١٢٠٠٠٠/١٦٠٧٥٠٠ = ٧.٤%

% لـ I من Y = ٩٥٠٥٠٠/١٦٠٧٥٠٠ = ٥٩.٢%

% لـ G من Y = ٥٨٥٠٠٠/١٦٠٧٥٠٠ = ٣٦.٣%

% لـ X من Y = ١٣٢٠٠٠/١٦٠٧٥٠٠ = ٨.٢%

% لـ M من Y = ١٨٠٠٠٠/١٦٠٧٥٠٠ = -١١.١%

التمرين الرابع ..

توفرت لديك المعطيات التالية و المتعلقة باقتصاد بلد ما و المقيمة بملايين الريالات:

- دخول العاملين 23 800
- صافي الفائدة 12300
- دخل الإيجارات 8600
- أرباح الشركات 14600
- دخول مالكي الأعمال الصغيرة 7500
- ضرائب غير مباشرة 6400
- إعانات غير المباشرة 7400
- إهتلاكات الأصول الثابتة 5200

المطلوب ..

١- إيجاد الناتج المحلي الإجمالي GDP بطريقة الدخل . ٢- إيجاد نسبة مساهمة كل عنصر في الناتج المحلي الإجمالي GDP

حل التمرين الرابع ..

العنصر	المبلغ	النسبة المؤوية٪
دخول العاملين	23 800	33.5
+ صافي الفائدة	12300	17.5
+ دخل الإيجارات	8600	12.1
+ أرباح الشركات	14600	20.8
+ دخول مالكي الأعمال الصغيرة	7500	10.5
+ ضرائب غير مباشرة	6400	9
- إعانات غير المباشرة	7400	-10.4
+ إهتلاكات الأصول الثابتة	5200	7.3
= المجموع	71000	100

المحاضرة الثامنة

مقدمـــــة :

– بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث أنشئ بنك السويد عام ١٦٦٨، وبنك إنكلترا عام ١٦٩٤، كما أنشئ بنك فرنسا عام ١٨٠٠.

– واقتصرت وظائف هذه البنوك في بادئ الأمر على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية، بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية.

– تم منح هذه البنوك صلاحية إصدار العملة فقط خلال القرن التاسع عشر، وكان ذلك في عام ١٨٣٣ بالنسبة لبنك إنكلترا وعام ١٨٩٧ بالنسبة لبنك السويد.

– ويقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة النقدية على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، كما يتولى إصدار وإدارة كمية النقود بما يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية، وأهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض معدل البطالة وضمان النمو الاقتصادي المضطرد.

فكيف يستطيع البنك المركزي القيام بذلك ؟

وظائف البنك المركزي :

أولاً : تنفيذ ومتابعة العمليات والإلتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).

ثانياً : إصدار العملة الوطنية، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية.

ثالثاً : قبول ودائع البنوك التجارية (إحتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة بين هذه البنوك.

رابعاً : التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الإقتصاد الوطني، والمحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية.

مفهوم السياسة النقدية ..

يقصد بالسياسة النقدية الوسيلة التي يتمكن بها البنك المركزي من إدارة عرض النقود، من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للإقتصاد

أهداف السياسة النقدية

الهدف النهائي هو الارتقاء المستدام بمستوى رفاهية المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف هناك مجموعة من الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تتمثل في الأهداف الأربعة التالية :

١. الاستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة
٢. استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم
٣. تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.
٤. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

وبالرغم من أهمية هذه الأهداف الأربعة للسياسة النقدية فإنها ليست الأهداف الوحيدة التي ينبغي على الحكومة تحقيقها، حيث توجد بعض الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية عنها مثل : العدالة في توزيع الدخل، والتخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية.

منحنى فيليبس ..

يعكس منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P)، حيث أثبت فيليبس في بريطانيا في القرن التاسع عشر وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية، كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، فتنعكس تغيراتها على معدل التضخم، وهذا ما يتضح في الشكل التالي :.

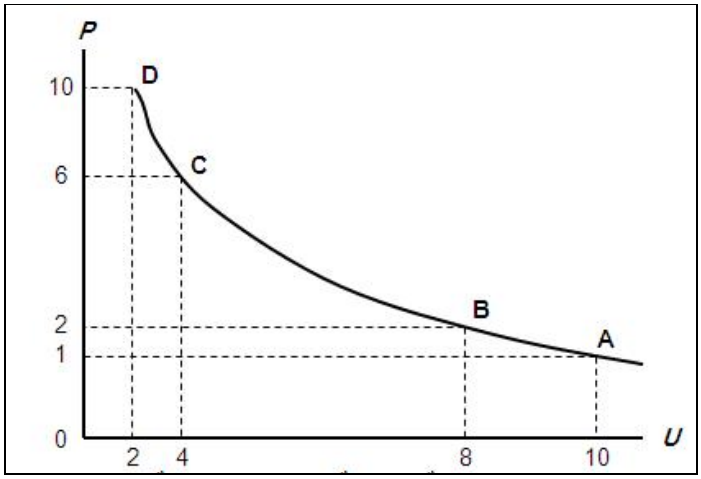

– هذا الشكل يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. ويلاحظ أن معدل التضخم يكون قليل التأثر بخفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة، لكنه يكون شديد التأثر بخفض معدلات البطالة المنخفضة أصلاً لقلة الطاقات الإنتاجية الفائضة.

البنك المركزي وإدارة عرض النقود

يحتم القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع كنقدية سائلة في حساباتها لدى البنك المركزي، الذي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع، وتتراوح نسبة الاحتياطي القانوني عادة بين ٥–٢٠% من حجم الودائع الكلية للبنك.

– وتعتبر هذه الإحتياطيات مصدراً مهما للسيولة بالنسبة للبنوك التجارية، في مواجهة الطلب الزائد للعملاء للسحب من ودائعهم لدى البنك. أما طلبات السحب الاعتيادية فتقابل من الإيداعات اليومية التي غالباً ما تفوق السحب من الودائع.

– والاحتياطي القانوني هو عبارة عن الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجارية الالتزام به، وتحت ظروف معينة قد يرى البنك أن هناك ضرورة للاحتفاظ بنسب أعلى من هذا الحد، إما لمواجهة السحب من الودائع في الأعياد والعطلات، أو في فروع البنك بالمناطق المعروفة بمعدلات السحب العالية.

– ويوصف هذا الاحتياطي الزائد بأنه احتياطي اختياري، أو بسبب عدم قدرة البنك على تحقيق الإقراض الكامل، فيكون لدى البنك إحتياطيات فائضة. أما بالنسبة للودائع في البنوك التجارية، والتي تعرف بالودائع تحت الطلب أو ودائع الحسابات الجارية فهي عبارة عن مديونية البنك تجاه الجمهور.

المحاضرة التاسعة

السياسة النقدية

أدوات السياسة النقدية ..

السياسة النقدية هي الوسيلة غير المباشرة التي يتمكن بها البنك المركزي من التأثير في أداء ومسار الاقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار وخفض البطالة.

– وتسمى الطرق التي تمكن البنك المركزي من تنظيم عرض النقد بشكل ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية بأدوات السياسة النقدية. ولقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما :

١ – الأدوات الكمية للسياسة النقدية ..

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية إحتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها. ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي :

ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي :

١. تغيير نسبة الاحتياطي القانوني
٢. تغيير معدل الخصم
٣. عمليات السوق المفتوحة

٢ – الأدوات النوعية للسياسة النقدية ..

تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الانتقائية للائتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال الأدوات الانتقائية للنشاط الائتماني للبنوك التجارية.

– وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى.

الرقابة على البنوك :

إن نجاح النظام المصرفي في أي مجتمع أمر مرهون بثقة الجمهور في سلامة الوضع المالي للبنوك، فاهتزاز هذه الثقة كفيل بإفلاس أي بنك مهما كان حجمه ووزنه المالي، ومهما كانت سمعته ونجاحاته في الماضي.

– لذلك، يقوم البنك المركزي بمسئولية الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية بهدف تحصين النظام المصرفي ضد هذه الهزات، وتتم الرقابة من خلال الوسائل التالية :

- التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الائتمان وخلق النقود المصرفية.
- ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري
- توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية.
- وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

فاعلية السياسة النقدية ..

تعتبر السياسة النقدية أكثر مرونة من السياسة المالية التي تستخدم الإنفاق الحكومي والضرائب، فمن صلاحيات البنك المركزي أن يقوم بإدخال التعديلات المناسبة على أي من أدوات السياسة النقدية دون الحاجة إلى إصدار تشريعات أو قوانين جديدة أو تعديل التشريعات القائمة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة المالية.

– ويعتقد أنصار المدرسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان أن السياسة النقدية أكثر فاعلية في معالجة مشكلات الركود الاقتصادي من السياسة النقدية، وخاصة في الدول المتقدمة، وذلك بسبب الاستقلالية الكبيرة التي تتمتع بها البنوك المركزية في تلك الدول في اتخاذ قراراتها بعيداً عن الضغوط السياسية، بعكس الحال بالنسبة للبنوك المركزية في الأقطار النامية، والتي غالباً ما يكون البنك المركزي فيها غير مستقل بلاً بل أحد الإدارات التابعة للحكومة.

ويوضح الشكل التالي أن النمو الاقتصادي مرهون بقلة التدخل الحكومي في السياسة النقدية وبزيادة استقلالية البنك المركزي.

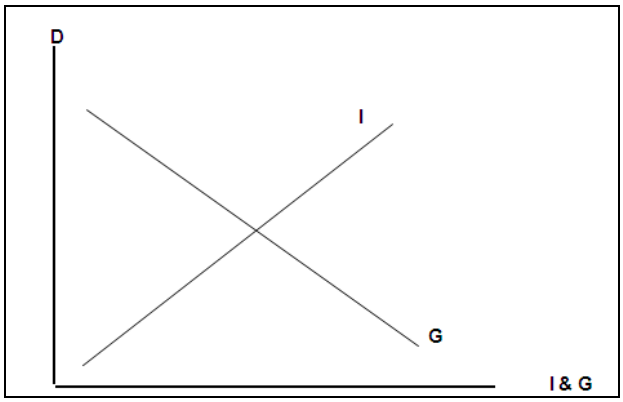

الشكل (٦-٢) : يتضح أنه كلما ازداد التدخل الحكومي (G) في السياسة النقدية قلت استقلالية البنك المركزي (I). ومن الملاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى التطور الإقتصادي (D) وبين استقلالية السياسة النقدية، خاصة في الدول المتقدمة.

المحاضرة العاشرة

السياسة المالية

تعريف السياسة المالية ..

هي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لإحداث هذا التأثير لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية و المتمثلة في ما يلي :

١. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية
٢. الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة
٣. النمو الاقتصادي
٤. تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة

أدوات السياسة المالية ..

يتأثر الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، وتنقسم تغيرات الإنفاق والضرائب إلى نوعين هما :

١. تغيرات غير مخططة
٢. تغيرات مخططة

التغيرات غير المخططة ..

أي تلك التغيرات التي تحدث بطريقة تلقائية ويطلق عليها اسم آلية الاستقرار الذاتية حيث تعمل هذه الآلية إستجابة لما يطرأ على مستوى الدخول من تغييرات عبر الدورات الإقتصادية ، وبالتالي فهي تسهم في إستعادة الإستقرار الإقتصادي .

التغيرات المخططة ..

ويقصد بها تغيرات السياسية المالية المخططة التي تهدف إلى :

- التأثير على الطلب الكلي
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتنقسم السياسة المالية المخططة إلى نوعين هما :

١. سياسة مالية مخططة كمية تعتمد على التغيرات الكمية في الضرائب
٢. سياسة مالية مخططة نوعية تعتمد على التغيرات في هياكل الضرائب أو تركيبتها، ومصادر تمويل الدين العام.

أدوات السياسة المالية الكمية المخططة ..

تنقسم أدوات السياسة المالية الكمية المخططة إلى ما يلي :

١- الضرائب . ٢- الإنفاق الحكومي . ٣ - الضرائب والإنفاق الحكومي معا (الموازنة العامة) .

الضرائب ..

– تعتمد الحكومات في تمويل إنفاقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة.

– إن زيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن.

– ويقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد باستخدام مضاعف الضريبة الثابتة، الذي تمثل المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right)$$

– ويوضح الشكل التالي كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد.

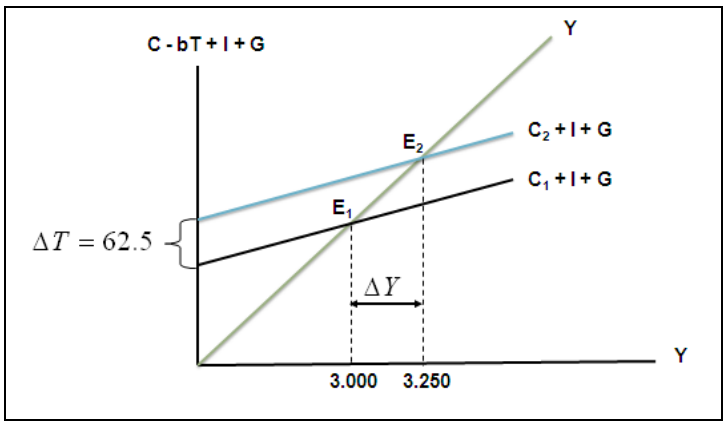

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه :

إذا قمنا بتخفيض الضريبة الثابتة بمقدار ٦٢.٥ مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وذلك نتيجة لزيادة الدخل المتاح، ومنه فقد انتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل ،وبالتالي زاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي تعادل أربعة أضعاف الإنخفاض في الضريبة الثابتة.

الإنفاق الحكومي ..

يقصد بالإنفاق الحكومي، ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي، والإنفاق على مدخلات الإنتاج بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية.

وحتى يمكن قياس أثر زيادة معينة في الإنفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد لا بد من التعرف على مضاعف الإنفاق الحكومي، والذي يعرف بأنه مقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي.

ويتمثل مضاعف الإنفاق الحكومي في المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

– ويتضح من الشكل التالي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار تؤدي إلى زيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار، و ذلك نتيجة لتأثير مضاعف الإنفاق الحكومي والذي تزيد قيمته على الواحد الصحيح.

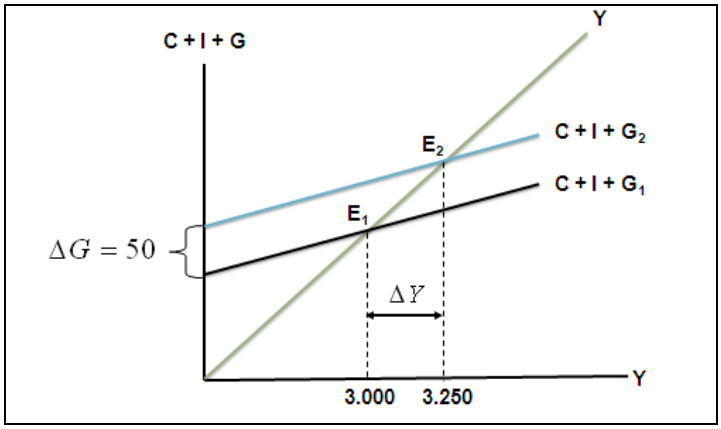

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه :

بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بطريقة مباشرة، وعليه فقد انتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد، وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل، وبالتالي زاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار، وهذه الزيادة تمثل خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

المحاضرة الحادية عشر

السياسة المالية

الضرائب والإنفاق معاً – الموازنة العامة ..

الموازنة العامة للدولة، هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة وبينما تكون الميزانية متوازنة دائماً، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات بل يمكن أن تسجل عجزا أو فائضا.

ويوضح الشكل التالي أنه قد يكون هناك عجز (Deficit) بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T)، بينما قد يكون هناك فائض (Surplus)في حالة زيادة الإيرادات الضريبية (T) على النفقات الحكومية (G)، بينما قد يكون هناك توازن في حالة تعادل النفقات(G) مع الإيرادات (T).

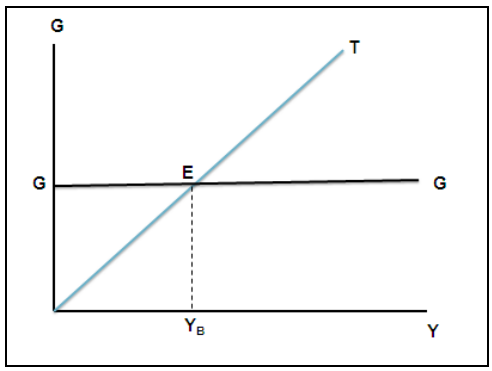

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه :

في حال الضريبة النسبية، فإن المنحنى (T) يوضح إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل (Y). ويمثل الخط الأفقي الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل. وعند (Y_B) يتعادل الإنفاق مع إيراد الضريبة وتكون الموازنة متوازنة (G=T)، لكن وعند أي مستوى للدخل أقل من (Y_B) يكون هناك عجز في الموازنة (G>T)، بينما عند أي مستوى للدخل أعلى من (Y_B)، يكون هناك فائض في الموازنة (T>G).

الموازنة المتوازنة ..

تعرف الموازنة المتوازنة بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان.

مضاعف الموازنة المتوازنة ..

مضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G+\Delta T}=\{\frac{1}{1-b}\}+\{-b\frac{1}{(1-b)}\}\Rightarrow\frac{1-b}{1-b}=1$$

السياسات المالية النوعية ..

بالإضافة إلى السياسات المالية المخططة المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض إيرادات الضريبة، هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها، فتغير توزيع عبء الضريبة، أو تغير هيكل الإنفاق، أو تغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام.

أنواع السياسات المالية النوعية ..

تتمثل أنواع السياسات المالية النوعية في ما يلي :

١. إعادة توزيع عبء الضرائب
٢. إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي
٣. إعادة هيكلة الدين العام

إعادة توزيع عبء الضرائب ..

إن عملية إعادة توزيع عبء الضرائب (Redistribution of Taxes)، و ذلك من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة، تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الإقتصاد في نهاية الأمر .

إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي ..

تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى.

إعادة هيكلة الدين العام ..

تنصب سياسة إعادة هيكلة الدين العام على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية و المتمثلة في :

١. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية
٢. الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة
٣. النمو الاقتصادي
٤. تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة

الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي ..

افترضنا في نقاشنا للسياسة المالية المخططة أن الضريبة مستقلة عن مستوى الدخل، ولكن، في الواقع أن ضريبة الدخل تعتمد على مستوى الدخل، فهي نسبة مئوية من الدخل، لذلك، يتضمن الاقتصاد آلية تلقائية للاستقرار.

تقويم سياسة الموازنة المتوازنة ..

كان تحقيق توازن الموازنة أهم أهداف السياسة المالية، في النظريات الاقتصادية التقليدية، فهل يعني هذا أنه يجب على الحكومة أن تسعى دائماً لتحقيق توازن الموازنة ؟

والإجابة هي أنه :

يجب ألا يكون هدف الحكومة دائماً هو تحقيق التوازن في الموازنة العامة بأي ثمن، بل يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل ..

في الحالة مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل

فإنه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات الرياضية التالية :

شرط التوازن

$$Y = C + I + G$$

$$C = C_a + b(Y + tY)$$

$$I = I_0, G = G_0, T = t_0 Y$$

$$Then, Y = C_a + bY - bt_0 Y + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt_0}(C_a + I_a + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + bt_0}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في إقتصاد مغلق وضريبة ثابتة وإستثمار غير مستقل :

نفترض في هذه الحالة، اقتصاد من ثلاث قطاعات وضريبة ثابتة على الدخل مع وجود استثمار معتمد على الدخل، حيث المعادلات التالية تمثل هذا الاقتصاد.

شرط التوازن $Y = C + I + G$

دالة الاستثمار $C = C_a + b(Y - T_0)$

$$I = i_0 + i_1 Y$$

$$G = G_0, T = T_0$$

$$Then, Y = C_a + bY - bT_0 + i_0 + i_1 Y + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1 - b - i_1}(C_a - bT_0 + i_0 + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b - i_1}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مفتوح وضريبة ثابتة واستثمار مستقل :

في هذه الحالة نفترض لاقتصاد واقعي من أربعة قطاعات كما نفترض أن الضريبة والاستثمار مستقلان عن الدخل وعليه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية :

شرط التوازن $Y = C + I + G + X - M$

$$C = C_a + b(Y - T_0)$$

$$M = m_a + m_1(Y - T_0)$$

$$G = G_0, T = T_0, X = X_0$$

$$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_a - m_1 Y - m_1 T_0$$

$$Y = \frac{1}{1 - b + m_1}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_0 - m_1 T_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + m_1}$$

المحاضرة الثانية عشر

الإقتصاد الدولي

مقدمة :

تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (International Trade) من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث، حيث تعتمد دراسة الاقتصاد الدولي، كما هي الحالة بالنسبة لفروع الاقتصاد الأخرى، كالمالية العامة والتنمية الإقتصادية، على النظرية الاقتصادية العامة بفرعيها : الإقتصاد الجزئي (Microeconomics)، والاقتصاد الكلي (Macroeconomics).

فمثلاً، يدرس الاقتصاد الدولي، على مستوى الاقتصاد الجزئي، أثر أنظمة الجمارك في مختلف الأقطار على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل، أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فتهتم دراسة الاقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر بواسطتها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل والاستخدام والنمو الاقتصادي.

التجارة الدولية :

انماط واتجاهات التاجرة الدولية ..

عندما يقوم بلد معين بشراء السلع والخدمات من بلدان أخرى تسمى هذه بالواردات (Imports)، أما السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى الأقطار الأخرى فتسمى بالصادرات (Exports)،والجدير بالملاحظة، أن جميع البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.

تجارة السلع ..

تضم تجارة السلع التبادل التجاري في كل من السلع المصنعة والمواد الخام والسلع الوسيطة.

تجارة الخدمات ..

لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والإستشارية والسياحية وغيرها،

– إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة والعمالة، من الأقطار النامية. حيث تشكل إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان.

مبررات قيام التجارة الدولية :

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين بعض الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى. في الواقع، أنه من الصعب لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى. فقد يستحيل أن ينتج كل قطر جميع ما يحتاجه من السلع والخدمات، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر.

قانون الميزة المطلقة :

إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة Law of Absolute Advantage الذي جاء به آدم سميث، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار. حيث تحدث التجارة بين الأقطار إستناداً إلى هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر (بسبب إختلاف ظروف الإنتاج) أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر.

مبدأ الميزة النسبية :

لا تقتصر أسباب قيام التجارة الدولية على أساس الميزة المطلقة. فيمكن أن تكون التجارة مربحة لجميع الأقطار حتى في حالة وجود قطر معين يستطيع أن ينتج أكثر من سلعة واحدة بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في قطر آخر. ويعزى هذا التبرير لقيام التجارة لما يعرف بمبدأ الميزة النسبية (Comparative Advantage).

– ويمكن تفسير مبدأ الميزة النسبية بالمثال التالي. فإذا افترضنا أن العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفة في كلتا الدولتين لإنتاج كل من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحة في الجدول التالي حيث يتضح من الجدول أن للعراق ميزة نسبية في إنتاج القمح، كما أن لسوريا ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، أي أن العراق هو الأكثر كفاءة في إنتاج القمح، بينما سوريا هي الأكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات.

جدول يبين إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا

الدولة	المنسوجات ألف متر / يوم	القمح ألف طن / يوم	تكلفة الفرص البديلة	
	إنتاج	إنتاج	المنسوجات	القمح
سوريا	٣٠	١٠	٣/١	١/٣
العراق	٣٠	٣٠	١/١	١/١

فإذا افترضنا عدم وجود تجارة بين البلدين، وكان كل منهما يحقق الإكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح، عند النقطة (S) على منحنى إمكانيات الإنتاج (AB) بالنسبة لسوريا، وعند النقطة (I) على منحنى إمكانيات الإنتاج (CD) بالنسبة للعراق في الشكل (٨–١). يتضح من الشكل أن سوريا قد إختارت أن تنتج ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف من المنسوجات لغرض إستهلاكها المحلي، وذلك عند النقطة (S). بينما إختار العراق أن ينتج عشرة آلاف طن من القمح وعشرون ألف متر من المنسوجات لغرض الإستهلاك المحلي عند النقطة (I).

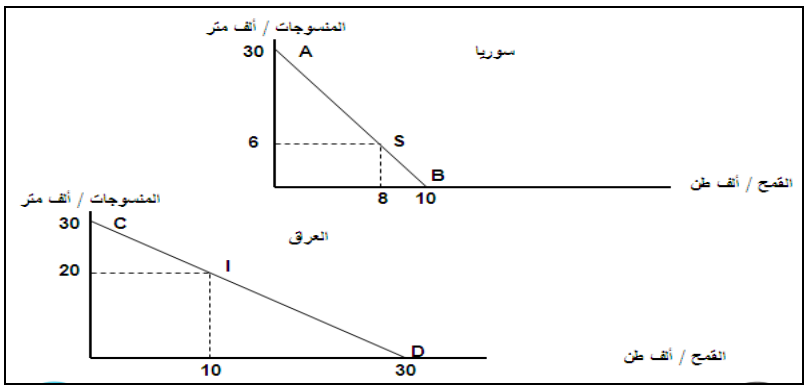

ويتضح من الشكل السابق الذي يبين منحنيات إمكانيات الإنتاج والإستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الإكتفاء الذاتي أي في غياب التبادل التجاري بين البلدين أن سوريا تنتج وتستهلك ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف متر من المنسوجات، بينما ينتج العراق ويستهلك عشرة آلاف طن من القمح وعشرين ألف متر من المنسوجات.

مكاسب التجارة :

تتمثل مكاسب التجارة The Gains from Trade في إمكانية تخصص كل دولة في فرع الإنتاج الذي لها فيه ميزة نسبية. فنجد أن بإمكان كل دولة أن تنتج ما يكفي إستهلاكها المحلي مع تصدير الفائض إلى الدولة الأخرى، والنتيجة هي زيادة المتاح للدولتين من كل المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاه شعبيهما، وذلك كما يتبين من الجدول التالي :

جدول يبين إنتاج واستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا

	إنتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك
سوريا	٣٠	٦	٠٠	٨
العراق	٠٠	٢٠	٣٠	١٠
المجموع	٣٠	٢٦	٣٠	١٨
مكاسب التجارة	٣٠ – ٢٦ = ٤		٣٠ – ١٨ = ١٢	

شروط التبادل التجاري :

شروط التبادل التجاري (The Terms of Trade)، والتي يمكن تعريفها بأنها عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعة أخرى يتم استيرادها. وبعبارة أخرى، إن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الاستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً.

وسائل حماية التجارة :

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن أبرزها الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للإستجابة لأذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية وحتى بعض الأقطار المتقدمة ما زالت تمارس وسائل عديدة تعيق حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية. ومن أبرز وسائل الحماية المطبقة ما يلي :

- التعريفة الجمركية ..

يقصد بالتعريفة الجمركية Tariff الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات.

- نظام الحصص ..

يقصد بنظام الحصص Quota System هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة.

المحاضرة الثالثة عشر

الاقتصاد الدولي

نظريات الحماية :

نظرية الصناعة الناشئة ..

بما أن الصناعة الناشئة (Infant-Industry) تكون غير مكتملة التطور بعد فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية. لذلك تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة لحين اكتمال تطورها من حيث الكفاءة والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية، خاصة في السوق المحلية.

غير أن هذه النظرية وجهت إليها انتقادات تتمثل في التالي

أولاً : أن الرسوم الجمركية ووسائل الحماية الأخرى سرعان ما تتحول إلى مصالح مكتسبة للصناعيين من ذوي النفوذ السياسي في القطاع الخاص.

ثانياً : إن بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحماية تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التشبث بالحماية لفترة طويلة جداً.

ثالثاً : تؤدي زيادة الرسوم الجمركية أو إستخدام نظام الحصص إلى إرتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

نظرية الاقتصاد المتنوع ..

تعتبر نظرية الاقتصاد المتنوع (Diversified-Economy) من أبرز مبررات حماية الصناعة المحلية، حيث أنها تمكن القطر من إقامة مختلف الصناعات التي تؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي.

نظرية حماية الأجور ..

تقوم بعض الأقطار، وخاصة المتقدمة صناعياً، بحماية الأجور Wage-Protection فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الأجنبية المنافسة من إنتاج الدول التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج، وخاصة الأجور.

غير أن هذه النظرية وجهت لها بعض الانتقادات، من أهمها ما يلي :

أولاً : أنها تفترض أن العمل هو المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج. في حين أن هناك عوامل أخرى مهمة في عملية الإنتاج.

ثانياً : يمكن للأقطار النامية التي تتميز بإنخفاض مستويات الأجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبة للأقطار المتقدمة التي تتميز بإرتفاع مستويات الأجور، إلا أن هذه الميزة التنافسية تقتصر فقط على الصناعات التي تعتمد على العمل بنسبة كبيرة.

نظرية حماية الاستخدام ..

تركز هذه النظرية على أثر الحماية في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الاستخدام وتقليل مستوى البطالة وتحسين مستويات الدخل.

وتتمثل أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فيما يلي :

أولاً : أن أي منافع يمكن تحقيقها كزيادة الدخل والإستخدام عن طريق سياسة الحماية لا يمكن أن تستمر مدة طويلة.

ثانياً : تؤدي الرسوم الجمركية، ونظام الحصص إلى تكوين الإحتكارات المحلية ودعم المنتجين غير الأكفاء.

ثالثاً : يرتكز منطق التجارة الدولية على حقيقة مهمة هي أن القطر الذي يصدر إلى الأقطار الأخرى يجب عليه أن يستورد أيضاً.

نظرية الأمن القومي ..

تبرر نظرية الأمن القومي National Security ضرورة حماية الصناعات العسكرية لاعتبارات الأمن القومي. غير أن هذه الاعتبارات لم تعد مقنعة لسببين :

أولاً : أن من الصعب في أوقات الحروب إستبعاد بعض الصناعات دون غيرها بالنسبة لمساهمتها في المجهود الحربي.

ثانياً : إذا كان لا بد من حماية بعض الصناعات الإستراتيجية، فقد يكون من الأفضل تقديم إعانات مالية لدعم هذه الصناعات لغرض تحقيق أهدافها بدلاً من تقييد التجارة الدولية.

نظرية الإغراق ..

يحدث الإغراق Dumping عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي.

نظرية التجارة الخارجية ..

تهتم نظرية مضاعف التجارة الخارجية (Foreign Trade Multiplier) بدراسة تأثير التجارة الخارجية على الدخل والاستخدام لقطر معين. تعتبر الواردات أحد مكونات التدفقات الخارجية (التسربات) للدخل الإجمالي للدولة المستوردة.

– أما الصادرات، فتعتبر أحد مكونات التدفقات الداخلة (الحقن)، فهي تمثل الأرصدة النقدية المستلمة من الخارج لقاء السلع والخدمات المنتجة محلياً والتي يتم تصديرها إلى الدول الأخرى.

المالية الدولية ..

أصبحت العلاقات الاقتصادية في الوقت الحاضر بين الأقطار لا تعتمد فقط على الأنشطة التجارية بين الدول، بل أيضاً على التدفقات المالية فيما بينها. لذلك أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية (International Finance) التي تتعلق بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب حركة رؤوس الأموال الاستثمارية، من أجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية.

أسواق الصرف الأجنبي ..

تعتبر مجموعة أقطار الإتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم إعتباراً من ٢٠٠٤/٥/١ خمساً وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها ٤٥٠ مليون نسمة، أي أكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة، وهو أكبر تجمع دولي يستخدم عملة موحدة وهي اليورو أما باقي أقطار العالم فلكل منها عملتها الخاصة بها.

– ويعنى هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة أو إلى عملة السداد التي يتم الإتفاق عليها مع الدولة المصدرة. وتسمى الأسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية أسواق الصرف الأجنبي.

وظيفة أسواق الصرف الأجنبي ..

تؤدي المبادلات الدولية إلى حصول بعض الأقطار على عملات أجنبية معينة بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على عملات أخرى لاستيراد سلع من بلد تلك العملات. وقد تكون الحالة العكس

بالنسبة لأقطار أخرى. لذلك يمكن الحصول على العملات الأجنبية عن طريق أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات حسب آلية العرض والطلب، كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى.

تأثيرات المبادلات الدولية ..

أولاً : تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود في القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد.

ثانياً : يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الأجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج. أي أن قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج.

ثالثاً : يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية، أي مركز ميزان مدفوعاته.

ميزان المدفوعات ..

ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

مكونات ميزان المدفوعات ..

أولاً : الحساب الجاري .. يشتمل الحساب الجاري (Current Account) على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.

ثانياً : حساب رأس المال .. يشتمل حساب رأس المال (Capital Account) على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

توازن ميزان المدفوعات :

يعتمد ميزان المدفوعات على ما يعرف بمبدأ القيد المزدوج (Double-Entry Book keeping)، ويعني هذا المبدأ أن كل معاملة تجارية يعبر عنها لأغراض المحاسبة بقيدين، فإذا كان قيدها الأول كحساب مدين (Debit Account) يكون قيدها الثاني كحساب دائن (Credit Account).

معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات :

لما كان اختلال التوازن (Disequilibrium) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك كان لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج.

وسائل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :

أولاً – أسعار الصرف حرة : يعبر سعر الصرف الأجنبي عن سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الأجنبية الأخرى. ولأسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة ثلاث مزايا مهمة وهي :

أ– أنها تؤدي إلى تصحيح إختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية.

ب- انها تؤدي إلى زيادة الواردات وهبوط الصادرات أو بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في أسعار الصرف.

ج- أنها لا تؤدي إلى فرض القيود على الإقتصاد المحلي.

- وبالرغم من هذه المزايا التي تتصف بها وسيلة أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة، إلا أنها لا تخلو من بعض المساوئ. منها ما يلي :

أ- أنها تؤدي إلى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية بسبب إحتمال تغير سعر الصرف بين فترة عقد الصفقة ووقت التسليم.

ب- أنها تؤدي إلى تردي شروط التبادل التجاري في القطر الذي إنخفضت قيمة عملته في سوق الرصف.

ج- أنها تؤدي إلى الإضرار بالصناعات التصديرية وإلى التقلبات في مستوى الإستخدام والدخل.

ثانياً - تغيرات الأسعار والدخول : متى ما امكن إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات أسعار الصرف، مع بقاء مستويات الأسعار والدخول المحلية ثابتة، ويصبح ذلك أيضاً ممكناً بالنسبة لتغيرات الأسعار والدخول، مع بقاء أسعار الصرف ثابتة.

ثالثاً- وسائل السيطرة الحكومية :

تتمثل وسائل السيطرة الحكومية في مجموعتين هما :

أ- وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي،

ب- وسائل السيطرة التجارية.

المحاضرة الرابعة عشر

التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الإقتصادية ..

يختلف مفهوم التنمية الإقتصادية حسب إختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة. فالبنسبة للمؤشرات الإقتصادية التقليدية، تعني التنمية الإقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الإقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي.

– أما بالنسبة للمعايير غير الإقتصادية كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الإستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في إتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية في تخصيص الموارد الإقتصادية.

– فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع. كذلك، تشمل أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي، ولاسيما فيما يتعلق بإحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسة وإغناء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة.

أثر التحولات الاقتصادية والسياسة العالمية :

بعد أن أخفقت معظم الأقطار النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم هذه الآمال بسبب التحولات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه الأقطار مما أدى بكثير من الكتاب المعنيين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية بالعقد الضائع.

خصائص الأقطار النامية :

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أنه يمكن تشخيص سبع خصائص عامة تنطبق على معظم هذه الأقطار. وتتمثل هذه الخصائص في التالي :

- انخفاض مستويات المعيشة
- انخفاض الإنتاجية
- ارتفاع معدلات نمو السكان
- ارتفاع معدلات البطالة
- الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية
- الانكشاف الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية
- غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية

أولا : انخفاض مستويات المعيشة ..

تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة بصورة كمية ونوعية بحالة الفقر وتردي مستويات الصحة والتعليم وارتفاع معدلات وفيات الأطفال وانخفاض معدل العمر المتوقع.

أ- إنخفاض معدلات الدخل الفردي : يقدر الناتج المحلي الإجمالي للأقطار النامية في سنة ٢٠٠٤ بما يعادل ٢٢% من الناتج المحلي العالمي بينما يشكل عدد السكان ٨٢.٤% من مجموع سكان العالم، أما بالنسبة للأقطار المتقدمة، فيشكل سكانها أقل من ١٨% من مجموع سكان العالم إلا أن حصتها النسبية تقدر بحوالي ٧٨% من مجموع الإنتاج العالمي، كما يوضح الجدول التالي

الناتج الإجمالي، السكان، ومعدل الدخل الفردي لسنة ٢٠٠٤						
الأقطار / مجموعة الأقطار	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) (١)	٪ من الناتج العالمي (٢)	السكان (مليون نسمة) (٣)	٪ من سكان العالم (٤)	معدل الناتج الفردي بالأسعار الجارية (دولار) (٥)	معدل الناتج الفردي على أساس القوة الشرائية المتكافئة (دولار) (٦)
(١) الولايات المتحدة	١١,٠٠٠	٣٠,٥	٣٠٠	٤,٧	٣٦,٦٦٧	٣٥,٧٥٠
(٢) أقطار المجموعة الأوروبية (٢٥)	١٠,٠٠٠	٢٧,٨	٤٧٠	٧,٣	٢١,٢٧٧	٢٥,٩٠٠
(٣) اليابان	٥,٠٠٠	١٣,٩	١٢٨	٢,٠	٣٩,٠٦٢	٢٦,٩٠٠
(٤) الأقطار المتقدمة الأخرى	١,٨٠٠	٥,٠	٩٠	١,٤	٢٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
(٥) روسيا الإتحادية	٣٨٠	١٠١	١٤٢	٢,٢	٢٦٧٦	٨,٢٣٠
مجموع الأقطار المتقدمة (٣٣)	٢٨١٨٠	٧٨,٣	١,١٣٠	١٧,٦	٢٤,٩٣٨	٢٥,٠٠٠
(٦) الأقطار النامية : (١٤٤)	٧٨٢٠	٢١,٧	٥٢٧٠	٨٢,٤	١,٤٨٤	٤,١٥٠
آسيا : (٤٩)	٤٣٠٠	١٢,٠	٣٧٠٠	٥٧,٨	١١٦٢	٤,٨٠٠
الصين	١٥٠٠	٤,٢	١٣٠٠	٢٠,٣	١١٥٢	٤,٦٠٠
الهند	٥٥٠	١,٥	١٠٨٠	١٦,٩	٠,٥٠٩	٢,٦٧٠
(٢) أمريكا اللاتينية : (٢٨)	٢,٢٠٠	٦,١	٠,٥٥٠	٨,٨	٣٩٢٨	٧,٣٠٠
المكسيك	٦٨٠	١,٩	١١٠	١,٧	٦١٨٢	٨,٩٧٠
البرازيل	٤٨٠	١,٣	١٨٠	٢,٨	٢٦٦٦	٧,٧٧٠
(٣) أفريقيا : (٤٨)	٥٢٠	١,٤	٧٠٠	١٠,٩	٧٤٣	١,٧٩٠
(٤) الأقطار العربية (١٩)	٨٠٠	٢,٢	٣١٠	٤,٩	٢٥٨١	٥,١٥٠
(٥) المجموع الكلي : (١٧٧)	٣٦,٠٠٠	١٠٠	٦,٤٠٠	١٠٠	٥٦٢٥	٧,٨٠٠
تم التوصل إلى هذه التقديرات إستناداً إلى الأرقام المنشورة في التقارير الدولية.						

والجدير بالملاحظة، أن الفجوة في معدل الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة قد ازدادت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بصورة أكبر مما كانت عليه طيلة العقود الثلاث السابقة، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي في معظم الأقطار النامية من جهة، واستمرار إرتفاع معدلات نمو السكان في هذه الأقطار من جهة أخرى.

أما بالنسبة للفجوة الآخذة بالإزدياد في توزيع الدخل العالمي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، فيتضح من الجدول التالي أنه بينما كانت هذه الفجوة بين أغنى ٢٠% بالمقارنة مع أفقر ٢٠% من سكان العالم تبلغ (٣٠) ضعفاً في سنة ١٩٦٠، فإنها إزدادت إلى أكثر من (٦٠) ضعفاً في نهاية عقد الثمانينات وإلى (٨٨) ضعفاً في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي.

الجدول يبين التفاوت في توزيع الدخل العالمي			
السنة	نسبة الدخل العالمي		معدل حصص الدخل
	أفقر ٢٠٪	أغنى ٢٠٪	الأغنى إلى الأفقر
١٩٦٠	٢,٣	٧٠,٢	٣٠/١
١٩٧٠	٢,٣	٧٣,٩	٣٢/١
١٩٨٠	١,٧	٧٦,٣	٤٥/١
١٩٩٠	١,٤	٨٥,٠	٦١/١
١٩٩٩	١,٠	٨٦,٠	٨٨/١

ب- سوء توزيع الدخل القومي : يتضح من الجدول السابق بأن حصة أفقر ٢٠% من سكان العالم قد تدهورت من ٢.٣% من الدخل العالمي في سنة ١٩٦٠ إلى ١% في سنة ١٩٩٩. وتجدر الإشارة هنا بأن زيادة الفجوة في معدلات الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة لا تعكس وحدها إتساع التفاوت الاقتصادي الحاد بين الأغنياء والفقراء في العالم، فمن الضروري أيضاً التعرف على الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء ضمن القطر الواحد في الأقطار الفقيرة ذاتها.

ج- الفقر المطلق : تعتمد حدة الفقر في أي قطر على عاملين هما :

- مستوى الدخل القومي
- درجة التفاوت في توزيع الدخل

وتزداد حدة الفقر عند أي مستوى من الدخل كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل. كذلك، تزداد حدة الفقر عند أي مستوى معين من نمط التوزيع كلما إنخفض مستوى الدخل.

د- سوء التغذية : بالإضافة إلى إنخفاض معدلات الدخل الفردي وزيادة ظاهرة الفقر، تعاني معظم الأقطار النامية من حالة سوء التغذية، وتفشي الأمراض، لاسيما بين الأطفال دون السنة الخامسة. ويعزى تدهور الحالة الصحية في معظم الأقطار النامية بصورة رئيسية إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الخدمات الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية كما يتضح من الجدول التالي :

جدول يبين الحرمان الصحي في الأقطار النامية ٢٠٠٠		
	طبيعة الحرمان الصحي	العدد (مليون)
١	عدم توفر الخدمات الصحية	٧٦٦
٢	عدم توفر المياه الصالحة للشرب	١,١٦٠
٣	عدم توفر المرافق الصحية	٢,٣٦٠
٤	الأطفال الذين يفارقون الحياة قبل بلوغهم السنة الخامسة	١١
٥	الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية	٨٥٠

هـــ ارتفاع نسبة الأمية : بالرغم من الإنجازات الملموسة (الكمية) التي حققتها معظم الأقطار النامية في مجال توفير الخدمات التعليمية، وخاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الإبتدائي وتخفيض نسبة الأمية بين الكبار، فما زالت نسبة الأمية مرتفعة. وتنتشر ظاهرة الأمية بين الإناث، حيث تبلغ النسبة ٦٠% ويعيش أكثر من ٧٥% من السكان الأميين في العالم في قارة آسيا.

ثانياً : إنخفاض الإنتاجية ..

تتسم الأقطار النامية إضافة لإنخفاض مستوى المعيشة، بإنخفاض إنتاجية العمل (أي معدل الإنتاج لكل عامل) بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة، ويعزى إنخفاض الإنتاجية إلى النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة الأخرى، مثل رأس المال والإدارة الكفؤة وكذلك غياب الحوافز الإقتصادية.

ثالثاً : إرتفاع معدلات نمو السكان ..

تعتبر معدلات نمو السكان في معظم الأقطار النامية، وبضمنها الأقطار العربية، مرتفعة بصورة عامة، حيث تتراوح بين ٢-٣% سنويا بالمقارنة مع ٠.٦% سنوياً في الأقطار المتقدمة.

- وتتمثل الخصائص الرئيسية للإقتصادات النامية فيما يعرف بظاهرة الحلقة المفرغة للفقر (Vicious Circle of Poverty) المتمثلة بإنخفاض معدل الدخل الفردي الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب وإنخفاض الإدخار، ومن ثم إنخفاض الإستثمار الذي يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية، وبالتالي إنخفاض معدل الدخل الفردي، الذي يزداد تدهوراً بسبب إرتفاع معدل نمو السكان، كما يتضح من الشكل التالي :

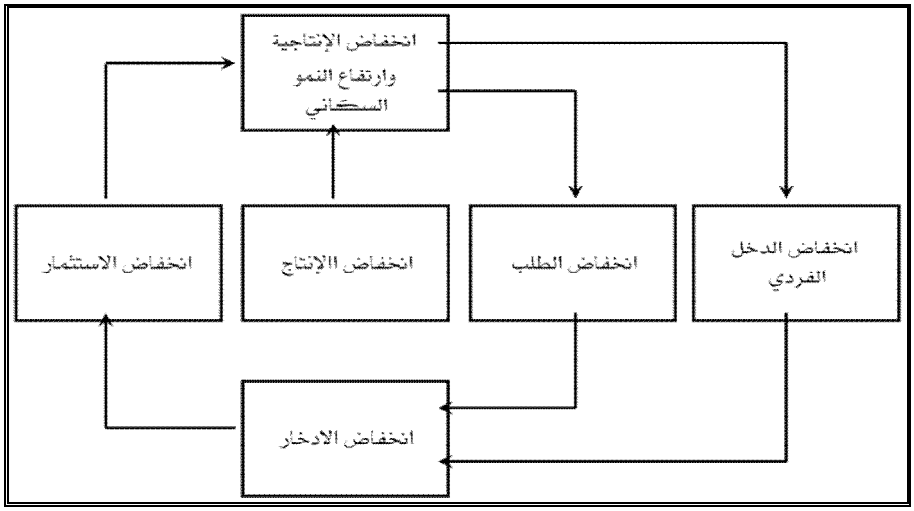

من خلال الشكل السابق والذي يبين الحلقة المفرغة للفقر، حيث يؤدي إنخفاض الإنتاجية وإرتفاع النمو السكاني إلى إنخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض الطلب والإدخار مما يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار وبالتالي إلى إستمرار ظاهرة الفقر.

رابعا : إرتفاع معدلات البطالة ..

تعتبر ظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية من أهم أسباب إنخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية. وتتجسم هذه الظاهرة بشكلين :

الأول : هو الإستغلال غير الكامل لمورد العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، أي أن الأفراد لا يعملون بكل طاقاتهم خلال فترة العمل اليومي، بالغرم من إشتغال نسبة كبيرة منهم بدوام كامل من الناحية الشكلية.

ويطلق على هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة (Disguised Unemployment)، والتي تنتشر بصورة خاصة في المناطق الريفية حيث تنخفض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر تقريباً.

أما الشكل الثاني : لظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية، فيتمثل بالبطالة الهيكلية (Structural Unemployment)، والتي تعني عجز الإقتصاد القومي عن خلق فرص عمل جديدة لإمتصاص الأيدي العاملة العاطلة.

خامساً : الإعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية ..

تتراوح نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين ٢٥% من مجموع الأيدي العاملة في أمريكا اللاتينية، ٧٠% في شرق آسيا ٦٤% في جنوب آسيا، ٨٦% في أفريقيا، بالمقارنة مع ٥% في الأقطار المتقدمة، علماً بأن هذه النسبة تبلغ أقل من ٢% في كل من الولايات المتحدة وكندا.

- أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي القومي الإجمالي، فتتراوح بين ١٠% في أمريكا اللاتينية، ١٨% في شرق آسيا، و٣٠% في جنوب آسيا و٢٠% في أفريقيا، بالمقارنة مع ٧% في أقطار أوروبا الغربية وأقل من ٣% في أمريكا الشمالية.

- ويعزى السبب الرئيسي لتركز السكان والإنتاج في الأنشطة الزراعية والأولية في معظم الأقطار النامية إلى حقيقة أنه عند المستويات المنخفضة للدخل تكون الأولوية بالنسبة للسكان هي محاولة إشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء.

سادساً : الإنكشاف الكبير في العلاقات الإقتصادية الدولية ..

لقد أسهم التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية في العالم في تعميق الفجوة بين الأقطار المتقدمة (أقطار الشمال) والأقطار النامية (أقطار الجنوب).

- ويتجسم تدهور القوة التساومية لأقطار الجنوب على الصعيدين الإقتصادي والسياسي في زيادة هيمنة أقطار الشمال (وفي مقدمتها الولايات المتحدة) على الإقتصاد العالمي والتجارة الدولية وكذلك في التحكم بشروط نقل التقنية والتدخل في توجيه سياسات المؤسسات الإئتمانية الدولية لخدمة مصالحها السياسية.

سابعاً :غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية ..

يعزى غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية في عملية إتخاذ القرار إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني في معظم الأقطار النامية. حيث تتسم النظم السياسية في العديد من هذه الأقطار بوجود حكومات غير شرعية، أي أنها لم تأت إلى الحكم عن طريق الانتخاب الحر، وإنما عن طريق الانقلابات العسكرية أو هيمنة الحزب الواحد على السلطة لفترة طويلة.

المسئولية الدولية والمحلية لظاهرة التخلف الإقتصادي :

ويجب التأكيد بأن ظاهرة التخلف الاقتصادي (Economic Underdevelopment) لا بد أن ينظر إليها من المنظورين الدولي والمحلي. فالمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم الأقطار النامية لها جذورها المحلية والأجنبية. كذلك الحال بالنسبة للسياسات والإجراءات الهادفة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات.

- أما على الصعيد الدولي، فيمكن إرجاع حالة التخلف إلى فترة الإستعمار الإستيطاني، حيث تعرضت شعوب المستعمرات في آسيا وأفريقيا إلى أبشع أنواع الإستغلال الإقتصادي من قبل الدول الإستعمارية، وبصورة خاصة بريطانيا وفرنسا.

السياسات الإئتمانية الهادفة :

لا شك أن معالجة ظاهرة التخلف الاقتصادي والفقر تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأقطار الفقيرة. ويمكن التقليل من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على عملية النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تكثيف الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية وتوفير الحوافز اللازمة للقطاع الخاص للمشاركة الفاعلة مع القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية.

- كذلك، لا بد من تبني السياسات الهادفة لتحسين نمط توزيع الدخل من خلال توجيه الإنفاق الحكومي بما يضمن حصول أكبر نسبة ممكنة من السكان على ثمار التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتمثلة في توفير الفرص المتكافئة للجميع للحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، وبالتالي خروج نسبة متزايدة من السكان من دائرة الفقر.

تمت بحمد الله .. والله يوفق الجميع

دعوآتكم آخوكم هتـــآن .. 🙂